البـــاب الثـــاني

تنمية الثروة اللفظية
فى نشاط المجامع

الفصل الأول

المصطـــــلحات

تمـــــهيد :

حين جاء الإسلام ونشأت العلوم الدينية استخدم كل منها مصطلحات خاصة به : فكان للفقه مصطلحاته، وكذلك للتفسير والحديث وعلم الكلام، كمـــا اســـتخدمت العلوم الأخرى لغتها الخاصة مثل النحو والعروض والكيمياء والطـــب والفلـــك والطبيعة. وتطورت المصطلحات بمرور الزمن إلى أن اكتملت لغة العلوم فـــى الإسلام فى القرن الرابع الهجري: فقد استقرت المصـــطلحات وتوحـــدت فـــى الأقطار المختلفة، وسجل بعضها فى معاجم خاصـــة مثـــل: مفـــاتيح العلـــوم للخوارزمي، والتعريفات للجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

ثم مرت الدول العربية والإسلامية بفترة ركود وضعف، ركد فيها البحث العلمي وجمدت مصطلحاته وتحجرت لغته، فصار العلماء يرددون المصطلحات القديمة دون تطوير أو تجديد، مما بعد بها عن لغة العصر وعمق الفجوة بينهـــا وبـــين مدلولاتها، فأصبحت لغة العلوم معقدة غير قريبة من الأفهام.

وجاءت النهضة العلمية الحديثة منذ القـــرن التاســـع عشـــر، فحـــاول رفاعـــة الطهطاوي فى كتبه أن يواجه مهمة تطويع اللغة العربية للأفكار والتصـــورات الجديدة " وأن يقوم بوظيفة (مجمع لغوي) يضع للمعاني المستحدثة- أو يشـــتق لها- مقابلات عربية، أو يعرّب ما يضطر إلى تعريبه من مصطلحات جديـــدة. وبهذا وضع الأساس الأول فى التطور الحديث للغة العربية، وشق الطريق لمن جاء بعده من علماء اللغة والمترجمين إليها من اللغات المختلفة؛ ليزيـــدوا فـــى ثروتها ويعينوها على الوفاء بمقتضيات النهضة الحديثة[1].

---

[1] معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها (مصر فى القرن التاسع عشـــر): محمـــد خلف الله أحمد: ص٢٠.

وحاول العلماء من بعده أن يصلحوا من شأن لغتهم، ونشطت حركة الترجمة. وكان لخريجي مدرسة الألسن الفضل فى ترجمة مئات الكتب إلى اللغة العربية. وكان من أعظم المترجمين أثرا فتحي زغلول وهو من رجال القضاء، وترجم (أصول الشرائع) لبنتام، كما ترجم كتب ديمولان ولوبون الاجتماعية[1].

ونجد أن المترجمين قد اتجهوا إلى الغرب، فنقلوا العلوم منه دون الرجوع إلى التراث العربي لكي يوائموا وينسقوا بين المصطلحات العربية القديمة، وبين ما جاء فى ترجماتهم من كلمات حاولوا بها تأدية المعاني التي عبروا بها عن العلوم الحديثة.

كما نجد أن اللغة العربية استطاعت مسايرة التقدم العلمي فى هذا القرن فقامت بدورها فى مدارس العلوم العسكرية والهندسية والطبية[*] والزراعية. وحين اقتضى الأمر الاستعانة ببعض علماء فرنسا- مثل الطبيب (كلوت بك)، والدكتور (فيجرى) عالم النبات- نقل المترجمون مؤلفاتهم الى العربية، كما حضروا معهم فى قاعات الدرس لترجمة دروسهم إلى اللغة العربية[2].

يقول الأستاذ محمد خلف الله أحمد فى هذا المعنى:

"مصر عالجت هذا الموضوع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ جيء بالعالم الأجنبي ليدرس، وجيء معه بعالم أزهري، وبين الاثنين مترجم ينقل عن الأجنبي إلى الأزهري، وعن الأزهري إلى الأجنبي، وبذلك بدئ فعلا بوضع المصطلحات العلمية الأجنبية بلغة عربية"[3].

---

(1) دراسات فى حضارة الإسلام: هاملتون جب : ص ٣٣٢.

(*) فى هذه الفترة "اضطلعت مدرسة (القصر العيني) بتعليم الطب باللغة العربية زهاء سبعين سنة": (متى تدخل المصطلحات العلمية حيز الاستعمال) للدكتور حسنى سبح- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٥: ج٢: ص٢٣٧ – ٢٣٨.

(2) (اللغة العربية وعلوم العصر: د.عائشة عبد الرحمن): اللسان العربي: المجلد ١٣: ص١٨-١٩.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص١٥٢، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣.

وفى القرن العشرين ازدادت الحركة العلمية تقدما. وكان على العلماء واللغويين متابعة سير العلم فى تقدمه وازدهاره، فعكف كثير من العلماء على وضع معاجم لمصطلحات العلوم[1]. وكثرت الترجمات من اللغات المختلفة. وخطت العلوم العربية فى النصف الثاني من هذا القرن خطوات كبيرة، حاولت بها إحياء أمجاد الماضي، ومتابعة التقدم العلمي الحديث. وأخذت تكوّن من جديد لغتها الخاصة، مستعينة بالدراسات الجامعية من ناحية، وبالمجامع اللغوية والعلمية من ناحية أخرى[2].

ووقع على المجامع اللغوية العربية عبء إيجاد مصطلحات جديدة للعلوم الحديثة، تعبر فى دقة عن المعنى العلمي المقصود بها، وتكون صحيحة من الناحية اللغوية، متمشية مع روح لغتنا العربية، مع التنسيق بين المصطلحات القديمة والحديثة، ومحاولة توحيد المصطلحات القائمة سواء بين علماء القطر الواحد أو بين الأقطار المختلفة.

واستدعى ذلك دراسة المصطلح عند المتخصصين، والرجوع إلى رأيهم فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة له، ثم مراجعة ما ورد فى الكتب العربية القديمة والحديثة من كلمات موافقة له، سواء أكانت هذه الكتب لغوية أم متخصصة. فإذا وجدت فيها كلمة مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ومتفقة مع الذوق اللغوي، قبلت مبدئيا[3]، على ألا يتخذ فى قبولها قرار حاسم إلا بعد عرضها فترة محددة على الأقطار العربية المختلفة لمعرفة الآراء المتباينة فيها، كما فى

---

(1) كما فعل محمد شرف فى معجم العلوم الطبية، وأمين معلوف فى معجم الحيوان والمعجم الفلكي، وأحمد عيسى فى معجم أسماء النبات، والأمير مصطفى الشهابي فى معجم الألفاظ الزراعية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

(2) (لغة العلم): د. إبراهيم مدكور- مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج ١: ص٢٠.

(3) (معجم المصطلحات العلمية: جواد على)- مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٣: ص٣٦٨.

المجمع العلمي العراقي وفى مكتب تنسيق التعريب، أو بعد ذلك، ثم بعد إقرارها من المؤتمر السنوي للمجمع المصري، الذي يمثل فيه العلماء العرب.

وكان المجمع اللغوي المصري أول مجمع[1] كرّس جزءا كبيرا من وقته للمصطلحات، ولم يكن سبيل أمامه سوى تطويع اللغة العربية لكي تعبر عن المصطلحات العلمية بدقة، فلجأ إلى طرق تنمية الثروة اللغوية من اشتقاق ونحت وتعريب، وأجاز القياس على ما لم يقس من قبل، واقتصر الأمر فيه على السماع.

ووضع المجمع فى أوائل دوراته الطريقة التي اتبعها عند وضع هذه المصطلحات وهي:

" التنقيب عنها أولا فى كتب اللغة والعلم القديمة، فإذا وجدها اعتمدها، وإذا لم يجدها لجأ إلى الاشتقاق أو المجاز أو النسب أو التصغير أو نحو ذلك من القوانين اللغوية؛ حتى تكون ثروة اللغة مستمدة من أصولها ومواردها، فتستغني بها عمن سواها، وتستطيع أن تثبت أمام جيوش الألفاظ الأجنبية التي تحاول أن تغزوها؛ لتحل محلها بعد حين "[2].

وكان المجمع حذرا عند اللجوء إلى النحت، فقد تكون الكلمة المنحوتة أكثر غرابة، وأبعد عن المعنى من الكلمتين الأصليتين.

وفى القرارات العلمية الخاصة بالبنية اللغوية[*] ما بيَّن حرص المجمع على توسيع محيط اللغة العربية لكي تستطيع التعبير عن العلوم الحديثة ومصطلحاتها. فقد أجاز المجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان- بناء على ما سمع من كلام العرب مثل: مذهَّب ومفضَّض- فقيل فى المصطلحات الطبيعية مثلا:

---

(1) كان أسبق المجامع العربية إلى بحث المصطلحات: فقد بدأ بحثها منذ دورته الأولى عام ١٩٣٤.

(2) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية - ج٥ :ص٦.

(*) سبق إيرادها فى الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.

مُكَهْرَب ومُمَغْنَط، وفى المصطلحات الكيميائية: مُمَلْغَم ومُـورَنَش (أي مطلـي بالورنيش).

وأجاز قياسية المصدر الصناعي، وله أهميته فى الدلالة على المعاني العلميـة، مثل أسماء المذاهب والنظريات مما يختم بـ ism فى اللغات الأوروبية، فيقال الآن: المثالية والكانطية[1].

كما أجاز قياسية بعض أوزان المصادر للدلالة على بعض المعاني، وقـد ورد تفصيل ذلك فى الجزء الخاص بالقرارات. وأجاز قياسية أربع صـيغ جديـدة- بالإضافة إلى صيغ اسم الآلة المعروفة- للدلالة على أسـماء الآلات الحديثـة، منها صيغة فعّالة كثلاجة وسماعة وغسالة، وفاعلة كساقية ورافعة. وأجاز أيضا قياسية صيغة (استفعل) للاتخاذ والجعل تيسيرا للمصطلح العلمي.

وجوّز جمع اللفظ المعرب- مثل كيلومتر- وتمييزه، باعتباره كلمـة واحـدة. وأجاز النسب إلى جمع التكسير مثل أحيائي، والنسب إلى كلمة (كيمياء) بإثبات الهمزة، وزيادة الألف والنون قبل ياء النسبة للدلالة على الشبيه بالشـيء إليـه المنسوب إليه كسمساني وغرواني. وجوّز أيضا دخول (أل) على (لا) النافيـة فى مثل: اللاهوائي واللامائي، مما يستخدم فى المصطلحات.

ووضع المجمع قرارات خاصة بالترجمة لكي تحدد الأسس التي تقـوم عليهـا ترجمة المصطلحات العلمية، وتيسرها على العلماء والباحثين، ومنهـا التـزام صيغة واحدة لمصطلحات الكشف والقياس والرسم: فما يراد به الكشف توضـع له صيغة (مِفْعَال) scope، وما يراد به القياس توضع له صيغة مِفْعَل Meter، وما يراد به الرسم توضع له صيغة مِفْعَلَة Graph[2].

---

(1) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره): د. إبراهيم مدكور: ص٥٥.

(2) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية): د. إبراهيم مـدكور: ص٧٠، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الخامس ص ١٥٣، ص٢٧٧.

وكذلك ترجمة الصدر (a) أو (an) بـ(لا) مركبة مع الكلمة مثل: اللاجفن مقابلا لـ Ablepharia، واللامقلة، مقابلا لـ Anophthalmus[1]، وأيضا ترجمة الصدر (Hyper) بـ "فرط" والصدر (Hypo) بـ "هبط"[2]، وترجمة الكلمات المنتهية بالكاسعة Scope[3] أو الكاسعة (able)[4] إلى جانب ترجمة الكاسعة (Gen) بكلمة مولدة[5]، وترجمة الكاسعة (oid) بكلمة شبه فى مثل: شبه غرائي Colloid، وشبه مخاطي Mucoid[6]، وكذلك أقر ترجمة الكواسع: (oid) و form و(like) بالنسب مع الألف والنون فى الاصطلاحات الطبية التي تنتهي بها[7].

كما وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة قواعد عامة يسير عليها عند النظر فى المصطلحات، واتخذ قرارات تنظم سير العمل فيها، وهي:

استخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة[8] :

"ينظر المجمع فى اختيار مختصين بشئون العلوم العربية لإخراج المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية، وعرض كل نوع على اللجنة المختصة، وإذا لم تكن لجنة مختصة تشكل لجنة جديدة."

---

(١) المرجع السابق: ص٧١.
(٢) " " : ص٧٣.
(٣) " " : ص٧٤.
(٤) " " : ص٧٥.
(٥) " " : ص٧٦.
(٦) " " : ص٧٧.
(٧) " " : ص٧٩.
(٨) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – مجموعة القرارات العلمية) : د. إبراهيم مدكور: ص١٣٩، محاضر الجلسات– الدورة ١٢– مجمع القاهرة : ص ١٤٩.

وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة[1] :

تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلمية، ويعمل لكل كتاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه، بحيث تكون فى متناول الأيدي عند التعريب.

تفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد[2]:

تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة، إلا إذا شاعت، وكان لها معنى صحيح.

تفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين[3] :

تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك. وإذا لم يمكن ذلك فتفضل الترجمة الحرفية.

الاقتصار على اسم واحد لكل معنى[4] :

الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى.

جمع المصطلحات الفنية[5] :

يعنى المجمع بجمع المصطلحات الفنية التي يستخدمها العمال فى مصانعهم، والتجار فى متاجرهم وأسواقهم، والزراع فى مزارعهم، حتى إذا اجتمعت له طائفة صالحة من هذه المصطلحات نظر فى وضعها فى معجمه، بعد صياغتها وفق الأوزان العربية.

---

(1) القرارات العلمية : ص١٤٠.

(2) القرارات العلمية: ص١٤٣، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ١: ص ٣٧، محاضر جلسات مجمع اللغة العربية- دور الانعقاد الأول- ص ٤٣١.

(3) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٤٣٣.

(4) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية): ص١٤٤،محاضر الجلسات - دور الانعقاد الثاني: ص١١٢، ص١١٦.

(5) مجموعة القرارات العلمية: ص١٤٨.

تخريج كلمات المجمع ومقابلها العامي والأجنبي[1] :

عند شرح كل كلمة بعد قبولها تكتب النصوص الواردة فى المعجمات القديمة، ويبين تخريج الكلمة، والاتصال فى استعمالها بين المعنى القديم والحديث، والعامي أو الإفرنجي، وتدون الكلمة العامية أو الإفرنجية باللغة الأصلية (الإنجليزية أو الفرنسية).

شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع[2] :

لا تعرض على المجمع مصطلحات علمية، إلا أن تكون مشروحة بقلم الخبير المختص؛ فإن ذلك مما يساعد على النظر فى صحة وضع هذه المصطلحات، مع تجنب بعض أسباب البطء فى العمل، وعلى زيادة الاطمئنان إلى أن اللفظ الاصطلاحي وقع موقعه.

تعريف المصطلحات قبل دخولها فى المعجم[3]:

فى شأن المصطلحات التي يقرها المجمع، لا تعتبر صالحة للدخول فى المعجم قبل أن توضع لها التعاريف، وتعرض على المجمع؛ حتى يطمئن إلى دلالة المصطلح على موضوعه.

الاكتفاء بالشرح الشفوي فى نظر المصطلحات[4]:

ناقش المؤتمر فى اقتراح ألا تعرض المصطلحات العلمية على المجلس أو المؤتمر إلا بعد أن تعرّفها اللجان المختصة؛ حتى يتسنى لغير الفنيين من الأعضاء فهم معانيها واختيار أصلح الألفاظ لهذه المعاني. وانتهي المؤتمر إلى الموافقة على المضي في نظر المصطلحات، اكتفاء بالشرح الشفوي الذي يتولاه مقرر اللجنة المختصة.

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ص ١٤٩.
(2) " " " : ص١٥١.
(3) " " " : ص١٥٢.
(4) " " " : ص١٥٣.

طريقة النظر فى المصطلحات وتسجيلها ونشرها[1]:

تفرز اللجان ما تضعه من مصطلحات، فما كان منها شائعا عَرَّفته تعريفا معجميا موجزا، وعرضته على مجلس المجمع ومؤتمره، وما كان منها غير شائع حفظته فى جزازات ونشرته بين الهيئات العلمية، وفى مجلة المجمع، وتلقت ملاحظات هذه الهيئات وأهل الاختصاص، فتولت تمحيصها وانتهت إلى قرار فيها، على أن تكون المصطلحات الشائعة التى يقرها المجمع- بتعريفاتها- مادة تدخل فى المعجم. وأما المصطلحات غير الشائعة فتظل فى المجمع حتى يتسنى إخراجها فى معجمات علمية. وكلما وجد المجلس والمؤتمر لديهما وقت فراغ، كان لهما أن ينظرا فى هذه المصطلحات غير الشائعة.

تعريف المصطلحات بعد نشرها مبدئيا بلا تعريف[2] :

المصطلحات التي أقرها المجلس والمؤتمر بدون تعاريف، والتي لم تنشر بعد، تعاد إلى اللجان المختصة لتعريفها وعرضها على المؤتمر. ولا مانع من نشرها - بدون تعريف- نشرا مبدئيا؛ لتلقيِّ ملاحظات المختصين مع الإشارة إلى ذلك.

البحث فى الألفاظ والعبارات المستعملة فى الوزارات والمصالح وغيرها[3] :

الاتصال بالوزارات والمصالح وغرف التجارة لإرسال مندوب للبحث معه فيما يستعمل من العبارات والكلمات غير الصحيحة فى هذه الوزارة أو المصلحة.

طلب قوائم المصطلحات من الجامعات و المعاهد والهيئات[4]:

يطلب إلى الجامعتين: الأزهرية وجامعة القاهرة وإلى المعاهد العلمية والفنية التابعة لوزارة المعارف، وإلى الهيئات العلمية والفنية الأخرى وضع قوائم بالمصطلحات المستعملة بها فى جميع العلوم والفنون والآداب وأن تحدد معانيها

---

(1) مجموعة القرارات العلمية : ص ١٥٤.

(2) " " " : ص١٥٦.

(3) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية :ص١٥٨.

(4) المرجع السابق :ص١٥٩.

تحديدا دقيقا، وأن تردها إلى اللغة العربية إذا استطاعت، وأن تذكر مقابلها من اللغات الإفرنجية التي أخذت منها هذه المصطلحات، وأن ترسل إلى المجمع.

إضافة مصطلحات البلاد العربية[1] :

تضاف كل لفظة سَرَتْ فى البلاد العربية إلى جانب ما وضعته اللجنة المجمعية.

عرض كلمات المجمع على الجمهور[2]:

تعرض الكلمات والمصطلحات التي يقرها المجمع سنة على الجمهور بعد إقرارها. ويتقبل المجمع فى خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها على العلماء.

عرض المصطلحات على الوزارات والهيئات فى البلاد العربية[3] :

يكون من وسائل النشر التي يتخذها المجمع إرسال المصطلحات قبل عرضها على المجمع إلى وزارات المعارف والهيئات العلمية فى مصر والبلاد العربية وغيرها، والانتظار بها مدة كافية؛ لتبدي هذه الوزارات والهيئات رأيها، وتوافي المجمع به.

عرض المصطلحات على الهيئات فى البلاد العربية[4]:

يكلف حضرات الأعضاء الممثلين للبلاد العربية عرض مصطلحات المجمع فى كل علم وفن على الهيئات العلمية، ويكتب إلى حكومات هذه البلاد لتوافي المجمع بما ينتهي إليه قرار المختصين فيما وضعه المجمع من مصطلحات.

نشر المصطلحات قبل عرضها على المؤتمر[5]:

تنشر المصطلحات التي أقرها المجلس لتكون موضوعا للبحث والدرس فى دورة المؤتمر المقبلة.

---

(1) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص١٦٠.
(2) " " " " " " – " " " : ص١٦١.
(3) " " " " " " – " " " : ص١٦٢.
(4) " " " " " " – " " " : ص١٦٣.
(5) " " " " " " – " " " : ص١٦٤.

عرض المصطلحات على الأعضاء والهيئات قبل نظرها[1] :

كلما فرغت اللجان الفنية من النظر فى المصطلحات العلمية، فرئيس المجمع يرسل هذه المصطلحات إلى الجهات العلمية العربية، وإلى حضرات أعضاء المؤتمر فى الخارج، ويطلب إلى الجميع إبداء ملاحظاتهم فى مدة معقولة. ومتى وردت هذه الملاحظات فمراقبة المجمع تحرر بها قوائم متضمنة للأصل الذي أقرته اللجان، ولما ورد على هذا الأصل من مقترحات الجهات العلمية الخارجية وحضرات أعضاء المؤتمر. وتعرض هذه القوائم على مجلس المجمع للنظر فيها استعدادا لعرضها على المؤتمر، مع ما يراه من الملاحظات.

عرض مصطلحات اللجان على الهيئات والمعاهد[2] :

يستمر عمل اللجان فى وضع الترجمة العربية للمصطلحات العلمية والفنية، فإذا أقرتها اللجان، جاز لها أن ترسلها إلى الهيئات والمعاهد التي تحتاج إليها، بوصفها مشروعا.

نشر مصطلحات كل علم مستقلة قبل نشرها فى المجلة[3]:

"ينشر المجمع المصطلحات التي وضعتها اللجان وأقرها المجلس بحيث تنشر مصطلحات كل علم في نشرة خاصة، وتوزع مجانا على الأفراد والهيئات المختصة بهذه المصطلحات، ويتبع هذا فيما يقر من المصطلحات بعد ذلك. وما أقره المؤتمر من هذه المصطلحات يعاد نشره بعد ذلك فى مجلة المجمع".

وحرصا على نشر المصطلحات العلمية التي يقرها المجمع فى تربة خصبة صالحة، غير متأثرة باستخدام سابق لمصطلحات مخالفة، رأى المجمع أن يرجو وزارة المعارف أن يقوم مدرسوها باستخدام مصطلحات المجمع عند التدريس

---

(١) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص ١٦٥.

(٢) " " " " " – " " : ص ١٦٧.

(٣) " " " " " – " " : ص ١٦٨.

للنشء: فالتلاميذ يتلقونها بذهن صافٍ خالٍ، فترسخ فى أذهانهم. ولهذا اتخذ المجمع القرارين الآتيين :

استعمال مصطلحات المجمع فى التدريس[١] :

يقدم المجمع رجاء إلى وزارة المعارف أن يراعي مدرسوها ألفاظ المجمع ومصطلحاته فى التدريس؛ إذ المدارس خير بيئة تنتشر فيها الألفاظ الجديدة و المصطلحات الحديثة.

إرسال المصطلحات إلى وزارة المعارف لطبعها و توزيعها[٢]:

ترسل المصطلحات التي أقرها المجمع فى هذه الدورة إلى وزارة المعارف لطبعها وتوزيعها على المدارس والمؤلفين والمترجمين والصحف.

فى ألفاظ شئون الحياة العامة[٣]:

في شئون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أتى بالعام، ويخصص بالوصف أو الإضافة.

ترتيب وضع ألفاظ الشئون العامة[٤]:

فى ترتيب كلمات الشئون العامة توضع على درجات للمعنى المراد، فإذا كان المعنى عاما وضع له اسم، فإذا أريد التوزيع فيه والتخصيص وضع لكل معنى خاص اسم بعد ذلك، فمثلا يمكن جعل كلمة "البساط" اسما عاما، ثم تخصص "الطنفسة" لذي الخمل الرقيق أو الكثيف من البسط.

إيثار السهولة فى اختيار ألفاظ الشئون العامة[٥]:

تدقق لجنة الشئون العامة فى اختيار الكلمات، بحيث تكون سهلة خفيفة على اللسان بقدر الإمكان، يمكن أن يستسيغها الجمهور.

---

(١) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ١٦٩.

(٢) " " " " " – " " " : ١٧٠.

(٣) المرجع السابق : ص١٤٥، محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– مجمع اللغة العربية الملكي: ص١١٥.

(٤) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية: ص١٤٦.

(٥) " " " " " – " " : ص١٤٧.

تنبيه الصحف إلى استعمال كلمات الشئون العامة[1]:

(قرر المجمع) تنبيه أصحاب الجرائد والمجلات السيارة إلى استعمال الكلمات التي وضعتها اللجنة (لجنة كلمات الشئون العامة).

نشر كلمات المجمع فى الصحف[2]:

(تقرر) نشر القوائم التي أقرها المجمع (من كلمات الشئون العامة) بالجرائد والمجلات قليلا قليلا.

استخدام الإذاعة للإعلام بأعمال المجمع[3]:

(لتنظيم وسائل الاتصال بالجمهور، لنشر كلمات الشئون العامة التي يقرها المجمع- تقرر استخدام الإذاعة). على أن تتولى ذلك لجنة من بينها مراقب المجمع.

ويلاحظ فى قرارات ألفاظ الشئون العامة أنها صورت اتجاها معينا للمجمع سار عليه فى أوائل دوراته، وهو أن يختار الكلمات العربية الصحيحة؛ للتعبير عن ألفاظ الشئون العامة ومسميات الحضارة الحديثة. وقد لجأ فى ذلك إلى استخراج الكلمات العربية من بطون المعاجم اللغوية- ومعظمها من غريب اللغة- ثم إيداعها فى مجلته أو محاضره، أو نشر بعضها فى الصحف.

وهذا النشر فى الصحف إليومية- سواء أكان على شكل قوائم أو بإدخال بعض هذه الكلمات ضمن فقرات معينة، كما فعل بعض أعضاء المجمع – لم يساعد على شيوع هذه الكلمات على ألسنة الناس، واستخدامها بديلا لما يجرى على أفواههم؛ فقد وجد العامة تباعدا كبيرا بين الكلمات التي دارت فى حديثهم وبين تلك التي أصدرها لهم المجمع، طالبا منهم استخدامها بدلا من كلماتهم الشائعة. كما وجدوا أن معظمها لم يوافق أذواقهم، فانصرفوا عنها ولم يستخدموها.

---

(١) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص١٧١.

(٢) " " " " " " – " " " : ص١٧٢.

(٣) " " " " " " – " " " : ص١٧٣.

وحين أحس المجمع بهجر الجمهور لكلمات الشئون العامة ومصطلحاتها التي أقرها المجمع، تركها جانبا، وصرف معظم وقته في وضع المصطلحات العلمية، فقد كان أمرها أيسر: إذ يمكن بعد وضعها إلزام المعلمين بتدريسها للنشء الذي يكون ملزما بقبولها، دون تحكيم ذوقه، كما هو الحال مع الجمهور في مصطلحات الشئون العامة.

وقد عاد المجمع بعد ذلك إلى المصطلحات الحضارية، وألفاظ الحياة اليومية، ولكن بأسلوب آخر، لم يباعد بين المصطلحات التي أقرها المجمع وبين الألفاظ الشائعة بين الناس. وسنفصل ذلك فيما بعد.

ومما يتصل بوضع المصطلحات ما أصدره المجمع في اتجاهين:

١- بعثة لدراسة الشجر والنبات[١]:

التوصية بإيفاد بعثة إلى جزيرة العرب، وبادية سيناء، والصحراء الغربية بمصر، لدراسة الشجر والنبات، وتحقيق ما ورد منها في معاجم اللغة والنبات.

٢- ذكر ما يعتمد عليه في اختيار الكلمات[٢]:

يحسن ذكر المناسبة أو الأصل اللغوي الذي يعتمد عليه في اختيار الكلمة، فإن فقه اللغة يستفيد من هذه التفسيرات فائدة عظيمة.

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - القرارات العلمية : ص١٤٢.

(٢) " " " " " " - " " : ص١٥٠.

الدراسات الأساسية حول المصطلحات

تناولت مطبوعات المجامع العربية دراسات مهمة حول المصطلحات، نعرض هنا جانبا منها.. فقد ألقى د. إبراهيم بيومي مدكور بحثا بعنوان "**مدى حق العلماء فى التصرف فى اللغة**"[1]، ذكر فيه أن خصائص البحث العلمي ثلاث خصائص هي:

١. موضوع محدد يراد بحثه.

٢. طريقة واضحة يعالج بها.

٣. نتيجة ينتهي إليها.

والمصطلحات جزء مهم من المنهج العلمي ؛ فهي تستحضر المعنى بأيسر وسيلة. والمصطلح العلمي الدقيق يزيد من تقارب العلماء مع بعضهم، ويقلل من أوجه الخلاف بينهم، كما أنه يعين على تقديم الأفكار للمتعلمين وتتبع الدراسات والبحوث للباحثين.

والمصطلحات العلمية تنمو بنمو العلم، فتبدأ بسيطة محدودة، ثم تتغير وتتطور حتى تستقر. وهي وثيقة الصلة باللغة: فهي- مع كونها لغة خاصة بالعلماء- جزء من اللغة العامة. والمعنى الدقيق يحتاج عادة إلى لفظ دقيق يؤديه، ولولا تجدد المعاني ما تجددت الألفاظ ولا اختلفت التراكيب، فاللغة مدلول ودال، ولا وجود لأحدهما بدون الآخر. وقد يلجأ العلماء إلى وسائل أخرى للتعبير عن أفكارهم مثل الرموز والأرقام، ولكن هذه الوسائل نفسها لغة. والعالم حر فى اختيار اللفظ الذي يعبر عن المعنى المقصود، والعلماء- قديما وحديثا- يكتشفون الحقائق، ويعبرون عنها ما استطاعوا.

وتطور العلم تطور لمصطلحاته بقدر ما هو تطور لآرائه ونظرياته، ولكل علم

---

[1] (فى جلسة علنية عقدها المجمع بدار جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، فى مساء الخميس ١٣ يناير عام ١٩٥٥م).
وقد طبع البحث فى مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص١٤٣- وتلته تعقيبات على المحاضرة، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٨٤- ص ٤٩٢.

مصطلحاته الخاصة به.

ومتن اللغة عزيز على اللغويين ؛ فقد يغفرون خطأ نحويا، أو عدم دقة فى الأسلوب، ولكنهم لا يتسامحون فى استعمال لفظ دخيل. وقداسة اللغة لا يصح أن تقف حجر عثرة فى سبيل البحث والتقدم العلمي، وحرية العالم فى اختيار اللفظ الذي يعبر بدقة عن علمه.

واللغات فصائل، ومن الممكن أن يعاون أفراد الفصيلة الواحدة بعضهم بعضا. وقد استعار المعنيون بالمصطلحات العلمية فى الإسلام من اللغات السامية- كالسريانية والعبرية- ألفاظا يؤدون بها المعاني الجديدة.

والعالم يستمد مصطلحاته من الفصحى، كما قد يستمدها من اللغة الدارجة. وفى أخذه عن الفصحى يشتق وينحت ويلجأ إلى المجاز، فيستعير الكلمة من دلالتها اللغوية العامة ليستعملها فى دلالة علمية خاصة. وكل تلك الوسائل لجأ علماء الإسلام فى فترة ازدهار العلم واللغة. وللعالم أيضا أن يأخذ من اللغة العامية، إن كانت تؤدى المعنى بطريقة أدق وأكمل والصلة بين العامية والفصحى أكيدة وقوية فى أحيان كثيرة. وللعالم أن يأخذ عن لغة أجنبية، فيعرّب إن دعا الأمر إلى التعريب. وليس من الضروري أن يكون التعريب على أبنية العرب وأوزانهم، فالعلم تراث الإنسانية كلها، ويجب أن يفسح مجال التبادل فيه، وأن تيسر سبله. وللعالم- أخيرا- أن يخترع بعض الألفاظ، فيبتكر اللفظ كما يبتكر المعنى أو الحقيقة التي يكتشفها بتجربته وملاحظته.

وينبغي أن تقيد حرية العالم فى وضع المصطلحات بقيود أهمها :

أ. الحرص- ما أمكن- على أن يؤدى المعنى بلفظ واحد[1].

ب. يجدر بالعالم أن يتمكن من لغته كل التمكن، ويعرف ما اشتملت عليه من مصطلحات قديمة وحديثة، وبذلك يلجأ إليها أولا ويستمد منها قبل أن يلجأ

---

[1] اتخذ المجمع قرارين فى ذلك ضمن قرارات تنظيم سير العمل فى المصطلحات، وقد وردا بنصهما فى بداية هذا الفصل.

إلى لغة أجنبية، ويكون بمقدوره أن يشتق من لغته ويضّمن، ويلجأ إلى المجاز؛ كي يؤدى المعنى العلمي الجديد، ولا يلجأ إلى التعريب إلا عند الضرورة القصوى.

ج. لا تترك المصطلحات العلمية لهوى المصطلح وحده، بل لابد أن يقره عليها العلماء والمختصون، ومن هنا تأتى أهمية المجامع والهيئات العلمية فى تكوين المصطلحات واستقرارها.

والمصطلحات العلمية ليست دائما من وضع العالم وحده، بل يشاركه فيها- أحيانا- الناقل والمترجم، وقد تكون معرفته بالعلم الذي يترجمه محدودة، فيسيء إلى العلم والترجمة. وواجب العلماء أن يتداركوا أخطاء هذه الترجمات.

ثم عرض الباحث لموقف مجمع اللغة العربية من المصطلحات العلمية، وعنايته بها، ومنهجه فى معالجتها، والمبادئ التي أقرها لتيسر على العلماء مهمة وضع المصطلحات(*)، ومرونة المجمع فى إعادة النظر فى المصطلحات التي سبق له أن أقرها.

وتساءل عن قيمة المصطلحات التي يقرها المجمع، ثم تبقى فى أضابيره أو تنشر فى مجلته ومحاضره.. ألا يصح أن نفكر فى طريقة للإلزام وأخذ الناس بها ؟ ورأى أنه من الخير أن المجمع لم يلجأ إلى إلزام العلماء وغيرهم باتباع مصطلحاته، ويكفي المجمع أن يفتح الباب للدارسين، وأن يسجل ما يقرون، فهم الذين يأخذون بيد العلم، وهم الذين يستطيعون أن يعدلوا مصطلحاته أو يضيفوا إليها. وعقّب بعض الحاضرين على هذه المحاضرة، فذكر أحد العلماء(١) أن دراستنا العلمية- فى مختلف العلوم- ما زالت تدرس بغير اللغة العربية. وواضح أننا نلجأ إلى اللغات الأجنبية فى تدريس العلوم، لا عن عجز فحسب،

(*) سبق أن ذُكرت بالتفصيل ضمن قرارات البنية اللغوية، وأُشير إليها فى أول هذا الباب.

(١) (هو الأستاذ محمد خلف الله أحمد عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية)- مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١- ص١٥٢، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٢ -٤٩٣.

وإنما لأننا لسنا مؤمنين بعد بالصلة بين الفكر واللغة حتى نجعل الدراسات العلمية بلغتنا العربية.

كما ذكر أنه ناقش هذا الموضوع مع كثير من المشتغلين بالعلم فى الجامعات المصرية فلم يجد منهم استجابة أو تنبها لخطر الدراسة باللغة الأجنبية فى نمو الفكر واللغة.

وذكر عالم آخر[1] أن التدريس فى كليات العلوم- فى كثير من المواد- يتم باللغة العربية، كما أن التأليف فيها باللغة العربية. ولولا الحاجة إلى الاستزادة من ترجمة المصطلحات والمراجع لدرست المواد جميعها- فى الفرق الدراسية كلها- باللغة العربية. ونحن فى أمس الحاجة لمسايرة العلوم ومتابعة البحث العلمي فى الدول الغربية حتى لا نتخلف عن ركب التقدم العلمي.

ورأى عالم آخر[2] أن الأساتذة والمدرسين يودون أن يعمد المجمع إلى نشر قراراته وأبحاثه على الناس، فان التدريس الحديث فى أشد الحاجة إلى هذا النشر. ونحن فى سبيل إحلال العربية محل اللغات الأجنبية، فعلى الحكومة أن تصدر قوانين تفرض على الناس ما يقرره المجمع. وبهذه الوسيلة وحدها تتحقق الوحدة العلمية الاصطلاحية- فى رأيه- بين الدول العربية كلها.

كما عقب عالم آخر[3] بأن الترجمة العلمية ليست كلها في أيد غريبة عن العلم، والمصطلحات العلمية لن تستقر إلا عن طريق النشر والاستعمال، ولن يستطيع المجمع إقرار مصطلح لم يقره المشتغلون بالعلم.

---

(1) (هو الدكتور عبد الحليم منتصر- عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس)- مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١١- ص١٥٢ -١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣.

(2) (هو الأستاذ السباعي بيومي- الوكيل السابق لكلية دار العلوم) مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص ١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣ - ٤٩٤.

(3) (هو الدكتور كامل منصور- الأستاذ بكلية العلوم)- مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة٢١: ص٤٩٤.

وقرر عالم آخر[1] أن العلماء المصريين لا تنقصهم الرغبة فى إحلال الألفاظ العربية السليمة محل الألفاظ الأجنبية، ولكن يعترض سبيل الإصلاح باللغة العربية عقبتان:

١. فقر العلماء المصريين فى ثروة اللغة العربية، وهذا ناتج عن جهلهم بالألفاظ العربية التي تضمها معاجم اللغة.

٢. عدم اتصال العلماء بعضهم ببعض عند وضع هذه المصطلحات مما أدى إلى البطء فى ترجمة العلوم المختلفة.

وأيد المحاضر وجوب وجود هيئات علمية بجانب المجمع، تمده بالمصطلحات المختلفة فى العلوم؛ لكي تيسر عمله وتساعده على الإسراع فيه، فيبقى على المجمع مهمة بحث هذه المصطلحات من الناحية اللغوية.

واعترض عالم[2] على قول المحاضر بأن الاصطلاح العلمي قد يؤخذ من العامية، فذكر أن الاصطلاح لفظ تتفق عليه طائفة من أهل العلم، ويعبر عن معنى خاص، فكيف يتأتى هذا باللجوء إلى اللغة العامية ؟ ورأى ألا نكلّف المجمع وضع ألفاظ عربية للمخترعات الحديثة، فيمكن اللجوء فيها إلى التعريب.

وعرض عالم آخر[3] **اقتراحين عمليين:**

١- أن كل من يترجم كتاباً أجنبياً إلى اللغة العربية عليه أن يضع فى آخره ثبتا بالمصطلحات العلمية المستخدمة فيه، فيتيسر للمشتغلين بالعلم، وللمجمع أن يجد الثروة التي يأخذ منها.

---

[1] (هو الدكتور عبد المنعم الشافعي- المدير العام لمصلحة الجمارك): مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص١٥٤، محاضر الجلسات- الدورة ٢١ : ص٤٩٤ – ٤٩٥.

[2] (هو الأستاذ عباس حسن- الأستاذ بكلية دار العلوم): مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص١٥٤-١٥٥، محاضر الجلسات – الدورة ٢١ : ص٤٩٥ – ٤٩٦.

[3] (هو الدكتور أحمد فؤاد الأهواني- الأستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة): مجلة مجمع اللغة العربية – ج١١ : ص١٥٥ ، محاضر الجلسات – الدورة ٢١ : ص٤٩٦.

٢- أن يقوم المجمع بطبع ما لديه من مصطلحات، ويضعها بين أيدي الجمهور، ويتقبل ملاحظاتهم عليها ويدرسها.

ثم علق المحاضر على التعقيبات مبدياً ارتياحه لاتفاق عميد العلوم مع عميد الآداب فى ضرورة تدريس العلوم باللغة العربية.

ولاحظ أن رجال العلم تنقصهم- أحياناً- الثروة اللغوية اللازمة، وذلك لأنهم لم يُعَدّوا فى مراحل التعليم الأولى إعداداً كافياً. وما أجدرنا أن نيسر أمر اللغة العربية بقدر استطاعتنا، وأن نزود شباب الجامعة منها بقدر وافر حتى يستطيعوا أن يبحثوا ويؤلفوا باللغة العربية فى يسر وسهولة. كما أننا بحاجة إلى تزويد المكتبة العربية بكتب علمية تغني الباحث عن الرجوع إلى المصادر الأجنبية. وأشار إلى أن المجمع لا يعارض فى نشر ما لديه، بل يسعى إلى نشره بما توفر له من وسائل فى مجلته ومحاضره.

ورد على الاعتراض الذي أبدى حول استخدام العامية فى المصطلحات العلمية، قائلاً إن العالم عندما يبحث عن اللفظ الملائم للمعنى يتجه أولا نحو الفصحى ليأخذ عنها لفظاً عربياً أصيلا، فإن عزَّ عليه ذلك لجأ إلى الوسائل التي تزيد بها الثروة اللغوية مثل النحت والاشتقاق والتضمين والمجاز، فإن تعذر عليه ذلك لجأ إلى العامية يأخذ منها ما يريد لتأدية المعنى المقصود، ويصقله ويكسوه ثوب الفصحى. ومن الخطأ أن نعتقد أن كل ما يجرى على ألسنة العامة خطأ؛ فكثير من الألفاظ العامية عربي فصيح فى أصله، ولكن طرأ عليه بعض التغيير فى النطق.

وأشار إلى أن مهمة المجمع أمام ألفاظ الحضارة الحديثة هي تسجيل ما اصطلح عليه الناس وشاع بينهم، بعد صقله بالذوق العربي.

وعالج الباحث قضية المصطلحات العلمية وتوحيدها[1] بما لا يخرج في مجموعه عن خلاصة هذه المحاضرة، ولكنه أشار إلى أن للمجمع المصري تجربة في جمع المصطلحات وإقرارها لم تخل من دروس يمكن أن تعد نواة لخطة منهجية في صياغتها. يقول عن المجمع[2]:

"ويشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحاً دقيقاً، نصا في معناه؛ لأن لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام، كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسجع والجناس.. "ويدعو إلى تجنب الغرابة والابتذال، وإن كان لا يرفض تخير بعض الألفاظ النادرة أو العامية السليمة[3]. ويسلم بأن يختص كل علم بمصطلحاته، وأن يستعمل اللفظ الواحد- أحياناً- في معان مختلفة باختلاف العلوم، ولكنه يتشدد في أن توَحَّد المصطلحات المشتركة التي لا تتغير دلالتها من علم إلى علم. ويلتزم أن يقرن المصطلح العربي بمقابله الأجنبي.. ويشترط.. أن يعرف المصطلح؛ ليفهم على وجهه وتتبين مدى دقته."

وذكر أن تجربة المجمع مع المصطلحات أثبتت أن اللغة العربية ليست أقل استجابة لمقتضيات العلم من اللغات الأجنبية، كما أن هناك مصطلحات عربية كثيرة ألصق بمعناها، وأدق في دلالتها من المصطلحات الأجنبية.

وأشار إلى أنه أريد بالمجامع اللغوية أن تعاون في توحيد المصطلحات العربية، وفي سبيل ذلك حرص مجمع القاهرة على أن يشارك فيه علماء العرب جميعاً؛ حتى تكون مصطلحاته نتيجة إجماع وتعاون مشترك. وبعد إقرار المصطلحات تنشر وتبلغ للهيئات العلمية؛ فنشر المصطلحات وسيلة مهمة لتوحيدها، كما أن

---

(1) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: د. إبراهيم مدكور: ص ٥١- ص٥٨، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج١: ص١٨- ص٢٣.

(2) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: ص ٥٦.

(3) أشير إلى مضمون هذه الفقرة في تقرير مقدم من معهد الدراسات والبحوث للتعريب بالمغرب، تحت عنوان (منهجية التعريب): اللسان العربي- المجلد ١٥: ج٣: ص٦٥ (أبحاث).

للتأليف العلمي بالعربية شأنا فى تداول المصطلحات واستعمالها، وقد نشطت حركة التأليف العلمي بالعربية نشاطاً ملحوظاً.

وذكر أن قضية توحيد المصطلحات ليست بدعاً فى اللغة العربية، فقد صادفت لغات أخرى، وعالجتها على النحو الذي نسلكه.

ولما كانت معظم البحوث التي عالجت المصطلحات تدور حول ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

١-قواعد وضع المصطلحات.

٢-توحيد المصطلحات بين البلاد العربية.

٣-تدريس العلوم باللغة العربية فى التعليم الجامعي.

فقد رأت الباحثة أن تورد ملخصاً لكل البحوث التي اختارتها، ثم تقيِّم الآراء بعد ذلك وتعلِّق عليها- إن كان هناك تعليق- وذلك حتى تكتمل الصورة العامة لدراسة المصطلحات أولاً، قبل إيراد التعقيب.

ناقش الدكتور محمد كامل حسين **(القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية)**[١]؛ فرأى أن المجمع المصرى بدأ بوضع قواعد عامة يسير العمل عليها فى وضع المصطلحاتالعربية، ثم قضى نيفا وعشرين عاماً فى بحوث دقيقة طويلة أكسبته خبرة لم تكن متوفرة عنده يوم بدأ دراسته لهذه القضية. ورأى أنه من الحكمة أن يعيد المجمع النظر فى هذه القواعد ليرى ما إذا كانت كفيلة بخلف لغة علمية قابلة للحياة.

وقد ظن الكثيرون أن المسألة لا تعدو البحث عن مئات من الكلمات تعد أصولا ثابتة للمصطلحات، ثم تشتق منها بضع مئات أخرى من المصطلحات فى بعض العلوم أقل مما يستحدث فيها. وما كان معروفاً عند القدماء من المصطلحات لا

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١- ص ١٣٧- ١٤٢.

يغنينا كثيراً؛ لقلته، ولأن المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاماً خاصاً[1]، ولأن اختلاف المناهج ومذاهب التفكير العلمية يجعل التطابق بين مدلولات المصطلحات القديمة والحديثة محالاً.

وطبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم. وكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة. ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمة النمو دقيقة منظمة، قابلة للامتداد البعيد المدى، ولذلك كان من الضروري أن توجد نفس هذه الصفات في المصطلحات. والقواعد التي وضعها المجمع ربما لا تكون دائماً مما يحقق هذه الصفات.

وكان علماؤنا الأولون يحرصون على سلامة لغة المصطلحات، ويحددون هذه السلامة بدرجة قربها من أصول اللغة العربية، وانطباقها على أوزان العربية وقواعد الاشتقاق فيها.

ودلت التجربة على أن للغة العلمية سلامة تتعلق بدقتها وتبويبها وسهولة نموها، ولا تتعلق بقربها أو بعدها عن الصيغ العربية التي تستسيغها أذواقنا. والصفات التي تدل على قوة اللغة العلمية تختلف تماماً عن الصفات التي تدل على قوة اللغة عموماً، ولا تتصل بحال من الأحوال بقربها من اللغة الأدبية أو بعدها عنها.

والمصطلحات العلمية العربية التي عرفها القدماء، والتي يجدها الباحثون في بطون الكتب القديمة، قد عرفت كلها تقريباً. وعددها قليل جداً بالنسبة للمصطلحات الحديثة. وأكثرها لا يتسق مع التصنيفات العلمية الحديثة. ولا يرى الباحث أن التمسك بها يؤدي خدمة للعلم أو اللغة.

---

(1) هو الذي يسمى الآن نظام التصنيف، ومعناه أن كل مجموعة متشابهة تنضم تحت تصنيف معين- مثل المركبات الكيميائية التي تتكون أساساً من عنصر معين- يطلق عليها جميعاً اسما مركباً من العنصر الأساسي إلى جانب إضافة أخرى تحدد الاختلاف بين المركبات، مثلا: حمض الفورميك، والفورمالد هيد، والفورمالين، والفورمول.

ولا جدال فى أنه من المفيد أن نحقق الأسماء العربية القديمة للنباتات، ولكن ذلك يجب ألا يدعونا إلى إدخال هذه الأسماء العامة فى أبواب التصنيف، ولا داعي للتضحية بضرورات هذا التصنيف فى سبيل إحياء الأسماء القديمة؛ فالمصطلح العلمي لا شأن له بالاسم العادي، وأن يشتق من أصوله.

ومن ذلك يتبين أنه لابد من الفصل بين اللغة العلمية والأدبية، وأن تحدد سلامة اللغة العلمية بمقدار مطابقتها للصفات العلمية، واتساقها مع التصنيف العلمي. ويجب ألا يكون أحد معايير صلاحيتها أنها قريبة من اللغة الأدبية، إلا إذا كان ذلك لا يتعارض أبداً مع المعايير العلمية الخالصة.

ولا يضيرنا فى شيء أن نقرب اللغة العلمية من اللغة العادية، كما أنه ليس هناك ما يمنع من وجود اسمين للشيء الواحد: أحدهما يستعمل فى اللغة، والآخر فى المجال العلمي. ولا يتحتم علينا الاقتصار على الاسم اللغوي حين يوجد.

وقد نشأت فى حياتنا علوم حديثة ذات مصطلحات كثيرة، ومنها نتبين كثيراً من طبيعة المصطلحات والحاجة إليها.

وعلى المجمع أن يحدد أغراضه من وضع المصطلحات: فإن كان يريد لغة علمية حية، تمثل حياة العلوم الحديثة وتنمو بنموها، وتسير معها جنبا إلى جنب فلذلك سبيل. وإن كان المجمع يريد أن يثبت اتساع اللغة العربية، وقدرتها على التعبير عن المصطلحات فلذلك سبيل آخر. ومن رأي الباحث أن الغرض الأخير لا يليق بالمجمع وبالجهود التي يبذلها.

وليس هناك ما يدعو إلى تفضيل المصطلح القديم؛ لكونه قديماً، فالمصطلحات القديمة تمثل تصورات علمية قديمة، لا يمكن نقلها إلى التصورات الحديثة. وعلينا أن ننظر إلى قضية المصطلحات نظرة أعم وأشمل: فلا نوجه اهتمامنا إلى القديم أو الحديث أو المعرب أو المنحوت أو المشتق، وإنما المهم هو الاتساق العام، ومطابقة اللفظ لهذا الاتساق.

لهذا رأى الباحث أن تعدل القواعد التي وضعها المجمع كما يأتي:

١-كل مصطلح علمي أنشئ إنشاء جديدا خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي، ويكون دالا على عين من الأعيان، يجب تعريبه: كالهيدروجين. وإذا وجدت كلمة عادية تدل على هذا العين فلا تستعمل مصطلحاً علمياً، بل تبقى جزءا من اللغة العامة.

٢-كل مصطلح علمي أنشئ إنشاء جديداً خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي، ويكون دالا على تصور علمي خاص، يجب تعريبه، مثال ذلك: الإنزيم، والأيون، والإلكترون. وهذه المصطلحات لا تترجم؛ لأن ترجمتها تذهب بقيمتها من حيث هي مصطلح علمي.

٣-كل مصطلح يتبين أنه جزء من تصنيف عام، يجب تعريبه . ومن هذا أسماء الأجناس والأنواع فى الحيوان والنبات، وسلسلة المواد المتشابهة كيميائياً.

٤-كل مصطلح انتزع من اللغة العامة- ليدل على معنى علمي خاص- يترجم. مثال ذلك Immunity المناعة، و Refoulement الكبت؛ لأن الحاجة لم توجد لجعلها اسم عين، أو اسم تصور خاص، ولأنه لابد من فهم أصلها قبل الوصول إلى فهم مدلولها.

٥- لا يكاد يوجد للنحت محل فى المصطلحات العلمية؛ فهو أثقل على الأذن من التعريب، ولا داعي له.

٦-يحتاج الأمر إلى وضع قواعد للتعريب تجعله وافياً بأغراضه:

أ- مشكلة البدء بساكن: حُلَّت فى الأعلام بإضافة ألف فى أول الكلمة، ورأى الباحث أنه لا يجوز ذلك فى المصطلحات العلمية.

ب- لابد من تقسيم المصطلح المعرَّب إلى أصوله فى الكتابة إن كان طويلاً، وإلا أصبح النطق مستحيلاً.

جـ- لا مفر من استبدال الحروف بالحركات، ولا يُكْتَفَى بالشكل فى ضبط المصطلحات؛ فقد يهمل الضبط، ويؤدى إلى الخلط والاختلاف فى نطق المصطلح.

٧-قد يكون التمسك بطريقة العرب فى التعريب محبوباً، ولكن الباحث لا يرى ما يدعو إلى جعلها قاعدة؛ فكثرة الطاءات كانت مقبولة فى الذوق العربي القديم، وربما تكون غير مستساغة فى ذوقنا الآن.

وقد عرض الباحث هذه القواعد على المجمع، طالباً منه بحثها. وعقب الدكتور منصور فهمي[١] على البحث مخالفاً الباحث فى اتجاه قواعده التي يميل فيها إلى تعريب المصطلحات العلمية، ذاهباً إلى اتخاذ أسماء عربية للمصطلحات، أو ترجمتها إلى العربية. وبرر رأيه بأن اللغة جعلت ليتصور منها الناس المدلولات بحروفهم ولغاتهم، ولو فى أضيق حدود التصور. وقد اتخذ علماء الغرب هذه القاعدة فى مجمل ما وضعوا للغة العلوم واصطلاحاتها. واعتمدوا على اللغتين الإغريقية واللاتينية لأنهما متصلتان بلغاتهم المستخدمة. ورأى أن كسب اللغة لمصطلحات علمية من داخلها ينشط الوعي العلمي عند استجلاء الصيغ والتدقيق فى فهم التراكيب. ويجدر بعلمائنا أن يؤسسوا للمصطلحات العلمية بناء شاهقا يقوم على أصول لغتنا العربية وفى قوالبها.

كما عقب أعضاء المجمع على الرأيين[٢] وانتهي الرأي إلى أنه إذا اتضح لأعضاء المجمع الحاجة إلى تغيير القواعد التي سبق إقرارها فلن يترددوا فى ذلك. ولكن الأفضل والأسلم ألا يقيدوا أنفسهم بقواعد جامدة وإنما يعالج كل لفظ حسبما يقتضيه ويلابسه.

وقد ترجم الدكتور جميل صليبا مجموعة كبيرة من **المصطلحات الفلسفية** وقدم لها ببحث[٣] ذكر فيه أن اللغة العربية غنية واسعة الاشتقاق، مرنة، دقيقة

---

(١) محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ٢١: ص ١٧٩- ١٨١.

(٢) محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ٢١: ص ١٨٢- ١٨٥ ، ص ١٩٤- ١٩٥.

(٣) (الاصطلاحات الفلسفية: د. جميل صليبا)- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد٣٢- ج١: ص١٧١- ص١٨٠.

التعبير. اتسعت فيما مضى للغة الشعر والخطابة، إلى جانب العلوم على اختلافها. وقد أدت مرونتها فى دلالة الألفاظ- أحياناً- إلى بعض اللبس والخطأ فى التعبير عند المترجمين وناقلي المصطلحات إلى العربية، فتختلف ترجمة المصطلح الواحد عند مترجم واحد، كأن يترجم Deduction بالاستدلال مرة، وبالاستنتاج أو الاستنباط مرة أخرى، ويستعمل اللفظ الواحد للدلالة على المعاني المختلفة، فيترجم كلمات (Intelligence) و(Raison) و(Bon Sens) كلها بكلمة عقل.

وإذا كان الشخص الواحد لا يتقيد بالاصطلاحات التي اختارها، فإن الاختلاف بينه وبين المترجمين الآخرين سيكون أشد. وينعكس هذا التباين فى المصطلحات على القارئ الذي يجهل اللغة الأجنبية.

ولهذا يجب على العلماء أن يتفقوا على معاني الألفاظ، كما يجب عليهم تثبيت المصطلحات العلمية؛ حتى لا يتغير مفهوم الحقائق بتبدل الألفاظ المستخدمة للتعبير عنها. بالإضافة إلى أن تثبيت المصطلحات العلمية يفيد العلماء والمتعلمين وجمهور القراء، فله فائدة تربوية وفائدة اجتماعية.

ولا يكفى أن تتطور المصطلحات العلمية تطوراً عفوياً يؤدى إلى وحدتها؛ لأن التطور العفوي قد يؤدى إلى الاحتفاظ بألفاظ كثيرة للتعبير عن معنى واحد. وإذا انتصر لفظ على غيره، فقد لا يكون هذا اللفظ أدق الألفاظ دائماً. فلابد من توجيه التطور فى المصطلحات.

والوسيلة الوحيدة للتوجيه الصحيح تقتضي إنشاء مجمع علمي واحد [1] ينتقي لكل معنى اصطلاحاً واحداً يدخل فى نطاق اللغة، وليس من مهمته وضع المصطلحات العلمية الجديدة؛ فلكل علم لغته التي تعبر عن تفاصيله، والعلماء المتخصصون فيه هم الذين يفهمون هذه اللغة.

---

[1] أظنه يقصد: مجمعاً لغوياً واحداً.

والطريق الصحيح الذي يجب على العلماء السير فيه؛ لوضع الاصطلاحات العلمية الموحدة ينحصر فى القواعد الآتية:

١- البحث فى الكتب العربية القديمة عن مصطلح مستعمل للدلالة عن المعنى المراد نقله إلى العربية، فإذا وجدناه مطابقاً له أطلقناه عليه دون تبديل أو تغيير.

٢- البحث عن لفظ قديم يقترب فى معناه من المعنى الحديث، فيغيّر معناه قليلا ويطلق على المعنى الجديد. مثال ذلك ترجمة لفظ Intuition بكلمة: الحدس، رغم اختلاف المعنى القديم قليلا عن معناه الحديث فى الفلسفة.

٣- البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد، مع مراعاة الاشتقاق العربي، كاستعمال لفظ الشخصية للدلالة على (Personalité) ولفظ الاستبطان للتعبير عن معنى (Introspection)، فهما مصطلحان لم يستعملهما القدماء، ولكن ترجمتهما مطابقة للأصول اللغوية.

٤- تعريب اللفظ الأجنبي بحروفه، على أن يصاغ صياغة عربية. ولا ينبغي لنا أن نلجأ إلى هذه القاعدة إلا إذا عجزنا عن اشتقاق لفظ عربي للدلالة على المعنى الجديد. فنقول مثلا: تليفون وسينما، دون أن نُخِلَّ بلغة العرب؛ لأن شيوع هذه الألفاظ على الألسنة يجعل استعمالها فى الكتب العلمية أوفى بالقصد من استعمال لفظ الهاتف أو الأرزيز، والصور المتحركة.

ويلحظ أن هذه القواعد لم تخرج فى مجموعها عن القواعد التي وضعها مجمع القاهرة قبل نشر البحث بأكثر من عشر سنوات(*)، فالبحث نشر فى عام ١٩٧٥م، والقاعدة الأولى منه وهي اسخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة، واستخدامها إن طابقت المعنى- قد أقرها المجمع فى دورته الثانية

(*) ربما يشير هذا التكرار إلى أن الباحث لم يطلع على القواعد التي وضعها مجمع القاهرة، لسبب أو لآخر. ويؤيد هذا الاحتمال أن محاضر جلسات الدورة الثانية عشرة نشرت فى عام ١٩٧١م، إلا أن الدورات الأربعة الأولى نشرت فى حينها.

عشرة ، المنعقدة فى أواخر ١٩٤٥ والنصف الأول من عام ١٩٤٦م.

وكذلك ما ذكره الباحث من اختيار مصطلح واحد لكل معنى، قد أقره المجمع فى دورته الثانية فى عام ١٩٣٥م. أما البحث عن لفظ جديد مع مراعاة الاشتقاق العربي، فيدخل ضمن قرارات المجمع الخاصة بالمشتقات، وقد ذكرت فى الباب الأول، الذي تضمن قرارات البنية اللغوية، تحت عنوان: قرارات خاصة بالمشتقات. وقد أقر ما يقرب من نصف عدد تلك القرارات فى الدورات الخمسة عشرة الأولى. وقرار التعريب أصدره المجمع فى دور انعقاده الأول عام ١٩٣٤م[١].

وعالج الأمير مصطفى الشهابي قضية **توحيد المصطلحات العلمية العربية** فى أربعة أبحاث[٢]، وذكر أن اختلاف المصطلحات العلمية العربية أصبح داء يزداد خطورة باتساع الثقافة فى البلاد العربية وازدياد عدد المؤلفين والمترجمين فى العلوم بها، ولهذا كثر الدعاة إلى توحيد المصطلحات العربية[٣] للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة وأصبح الشعور بضرورة توحيد تلك المصطلحات شعوراً عاماً فى مختلف البلاد العربية. واختلفت الآراء حول الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لتحقيق هذه الغاية.

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٣٠٩.

[٢] **أولها:** محاضرة بعنوان (المصطلحات العلمية وألفاظها العربية) ألقاها فى أوائل عام ١٩٣٤م بدمشق: محاضرات المجمع العلمي العربي: ج٢: ص٢٧٤- ٢٨٧.

والثاني: ألقى عام ١٩٥٤م فى الدورة ٢١ لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعنوانه (توحيد المصطلحات العلمية فى البلاد العربية) وقد نشر فى مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١ : ص ١٥٧- ص ١٦٢.

والثالث: (تصنيف معجم إنكليزي عربي فى المصطلحات العلمية) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٦٣- ص١٦٨.

والرابع: (توحيد المصطلحات العلمية العربية)- مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد الأربعون- ج٣: ص٥٣٧- ص ٥٤٥، وهو ملخص للبحث الثاني.

[٣] من هؤلاء الدعاة- بالإضافة إلى من لخصنا أبحاثهم- محمد رضا الشبيبي، عضو المجمع العلمي العراقي: (توحيد المصطلحات) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٨: ص١٣١- ١٣٢.

ولابد لمن يتصدى **لوضع هذه المصطلحات** أن يجمع بين أمور ثلاثة:

١-الاختصاص بعلم أو فن معين، وممارسته نظرياً وعملياً.

٢-التغلغل فى أعماق اللغة العربية، وخاصة فيما يتعلق بذلك العلم أو الفن.

٣-إتقان لغة أوروبية واحدة على الأقل، لأن اللغات الأوروبية غنية بالعلوم والفنون.

ووضع المصطلحات سيظل زمنا طويلاً عملا من أعمال الأفراد، لا من أعمال المجامع اللغوية والعلمية؛ ولهذا فمن المحتم أن يحدث اختلاف على الألفاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد؛ لأن لكل من العلماء الذين يضعون المصطلحات رأيه الخاص فى معالجة الكلمة العلمية الأعجمية، كما أن أذواقهم تختلف. فنحن نشكو من علتين: الأولى نقص المصطلحات العلمية فى لغتنا العربية. والثانية: تعدد المصطلحات العربية للمعنى العلمي الواحد. والعلة الأخيرة تحتاج فى علاجها إلى أداة لترجيح بعض المصطلحات على بعض، يكون رأيها هو القول الفصل فى المصطلحات، وتخضع الحكومات العربية كما يخضع العلماء والمترجمون لحكمها.

ورجح أن يقوم مجمع اللغة العربية فى مصر بهذا العمل؛ فقد تفرد منذ سنين بمعالجة شئون اللغة العربية ومصطلحاتها، وهو يقع فى عاصمة أكبر قطر عربي، حيث يوجد أكبر عدد من العلماء باللغة العربية وبالمصطلحات العلمية، وحيث تكثر المراجع التي يستعان بها.

وحدد الهدف الذي ننشده[١] وهو:

"١- أن يكون فى الأقطار العربية معجم فرنسي عربي، ومعجم إنكليزي عربي، للمصطلحات العلمية والفنية والفلسفية والأدبية وألفاظ الحضارة، يشتملان على أصح الألفاظ العربية أو أرجحها، مما يحتاج إليه فى التعليم الثانوي

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج٣: ص ٥٤١، مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص ١٦٠.

وفى قسم من التعليم العالي على الأقل، على أن تعرَّف ألفاظهما بالعربية تعريفاً علمياً مختصراً دقيقاً يناسب حجم كل من المعجمين.

"٢- ونريد أن نلتزم الحكومات العربية استعمال ألفاظ المعجمين العربية دون غيرها فى إداراتها ومحاكمها ومدارسها الرسمية والأهلية.

"٣- ونريد أخيراً أن يتم وضع المعجمين.. فى مدة قصيرة.

"فهناك ثلاثة عوامل يجب أن توجد فى الأداة التي يطلب منها تحقيق هذه الرغبات:

أ- إمكان الحصول على أموال كافية.

ب- الاستعانة بأكبر عدد من المختصين، لقاء تعويضات مناسبة.

جـ- التأثير فى الحكومات العربية.

ولما كانت هذه العوامل لا تجتمع فى مجمع القاهرة، فيجب علينا أن ننظر إلى المشروع نظرة قومية شاملة، بحيث يكون المجمع هو الأداة التي تسعى إلى تحقيقه، وتقوم الدول العربية كلها بتمويل المشروع ويستعان فيه بجهود أكبر عدد من علماء الأقطار العربية، الصالحين للقيام بهذا العمل. ورأى أن مجلس جامعة الدول العربية أصلح هيئة تتكفل بإشراك دول الجامعة العربية بالنفقات اللازمة للتنفيذ. كما رسم الطريق التي يرى اتباعها لتنفيذ هذا المشروع.

ثم ذكر أن الحكومات العربية- بحكم مشاركتها المالية والعلمية فى وضع المعجم- تكون ميالة إلى فرض ألفاظه على مؤلفي الكتب المدرسية، وعلى دوائر الحكومة والمؤسسات العامة. أما الأدباء والصحفيون فسيستعملون ألفاظ المعجم عندما يتأكدون من صلاحيتها ووضوح مفهومها.

وفكرة اشتراك الدول العربية فى وضع المعجمين الموحدين الخاصين بالفروع المختلفة للمصطلحات، فكرة جيدة تضمن توحيد الجهود فى العمل، وتبادل الآراء حوله، وسرعة إنجازه بحكم تكاتف العلماء واشتراكهم فى وضعه. كما تضمن مشاركة جميع الدول العربية بالمال، وإحساسها بالمسئولية المشتركة

تجاه هذا العمل. ولم تطلع الباحثة- فى مطبوعات المجامع- على ما يفيد القيام بخطوات تنفيذية لهذا المشروع. ولا تدرى لماذا لم تتحد الدول العربية لتنفيذه، على الرغم من تكرار نشر صاحبه له، واقتناع كثير من علماء العربية، والمسئولين العرب[*] بجدواه.

وفى كلمة ألقاها د. حسنى سبح فى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1] بعنوان **(متى تدخل المصطلحات العلمية فى حيز الاستعمال)**[2]، ذكر أن بين علماء الوطن العربي ومتعلميه رغبة صادقة فى الاستغناء عن المصطلحات الأجنبية، وإحلال مصطلحات عربية محلها، بحيث تؤدى الحقائق العلمية بنفس الدقة.

وقد بذلت الجهود الكثيرة في معظم البلاد العربية – منذ فجر النهضة العربية الحديثة- لتحقيق هذه الغاية. ولكن الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية حاول تقويض اللغة العربية، وإحلال اللغة الأجنبية محلها في معاهد التعليم المختلفة. وما زالت بعض الكليات العلمية في الجامعات العربية تدرس علومها باللغة الأجنبية.

وذكر أن العودة الصحيحة بالتعليم في الجامعات العربية إلى اللغة العربية يحول بينهما عاملان:

١-التهيب والخوف من أن تأتي اللغة العربية قاصرة عن أداء متطلبات هذا العصر، بما فيه من قفزة واسعة بلغت بالإنسان عصر الفضاء.

---

[*] ذكر الباحث أنه لمس ذلك فى أحاديثه مع كثير من ممثلي الدول العربية فى مجلس جامعة الدول العربية.

[1] مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين. وقد ألقيت فى صباح الأربعاء ٢١ يناير عام ١٩٧٠م.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص ٥٩- ٦٢، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٥: ج٢: ص ٢٣٧ وما بعدها.

٢-انصراف رجال العلم عن إتقان اللغة العربية؛ فقد تلقنوا العلم باللغة الأجنبية، وابتعدت الشقة بينهم وبين لغة آبائهم.

وقد يقال إن تعريب المصطلحات، وإيجاد اللغة العلمية التي يمكن استخدامها لتدريس العلوم، مهمة المجامع اللغوية. وهي جادة في إيجاد المصطلحات، وتذليل الصعاب أمام لغة العلم لتكون مرنة سائغة. ولكن ما مصير هذا العمل- الذى تقوم به المجامع الغوية العربية- إذا ظلت المصطلحات العلمية حبيسة داخل المجلدات الضخمة، غير متداولة بالاستعمال.. أليس هذا النتاج صائرا إلى الكساد والضياع؟

ورأى حلا لهذا الموقف أنه يجب ترويج هذه المصطلحات والألفاظ المعرّبة في معاهد التعليم العالي والجامعات، والمؤسسات العامة والمصانع والأماكن التي تكون اللغة الأجنبية متداولة فيها.

ووضع خطة لإنجاح فكرة ترويج المصطلحات كما يلي:

١- إخراج معاجم في مختلف العلوم، على غرار المعاجم العسكرية التي تظهر في البلاد العربية.

٢- إذا وجد أكثر من معجم في مادة واحدة توحد في معجم واحد[١]، يُتداول في البلاد العربية.

٣- إصدار المجلات العلمية باللغة العربية، في كل مؤسسة علمية: في الجامعات والمعاهد[٢] والنقابات الفنية، تنشر ما يتعلق باختصاصها معتمدة على المصطلحات العلمية العصرية، مع وجود خلاصات لبحوثها بلغة أجنبية.

---

[١] مثل المعجم العسكري الموحد باللغتين الإنجليزية والفرنسية، الذي أشرفت على وضعه جامعة الدول العربية.

[٢] قام معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر بإصدار مجلة اللسانيات. وقد ظهر الجزء الأول من المجلد الأول منها عام ١٩٧١م. وتنشر بحوثها بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، مع تلخيص لكل بحث باللغات الثلاث.

٤- السعي فى تحويل التعليم العالي إلى اللغة العربية، بجعل إتقان اللغة العربية والاطلاع على المصطلحات العربية التي أقرتها المجامع اللغوية مؤهلا رئيسيا، سواء في الانتساب المقبل إلى هيئة التدريس في التعليم العالي، أو فى الارتقاء فى سلم الدرجات العلمية الجامعية فيما بعد.

ومع إقرار التعليم العالي باللغة العربية، يجب إلزام الطالب الجامعي أن يجيد إحدى اللغات الأجنبية؛ لمتابعة التخصص وإغناء المعرفة.

ومن الواضح أن خطته المذكورة، لو شاع تطبيقها لأثمرت نتائج حسنة فى ترويج المصطلحات العربية، وأدت إلى اتساع استخدام المصطلحات مما يؤدى بدوره إلى تثبيت مفهومها، وسرعة انتشارها، بحيث تكون بعد فترة ضئيلة جزءاً من اللغة العلمية الراسخة، التي تستخدم فى التأليف العلمي والترجمة، وتسهل نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى العربية.

وقد حفز هذا البحث كثيراً من العلماء على الإدلاء بآرائهم حول هذا الموضوع. فرأى د. إبراهيم مدكور[1] أن الصلة بين معلمي العلوم فى البلاد العربية ليست على القدر المطلوب من الارتباط والتبادل الوثيق. وتوحيد المصطلحات يلزمه اتصال أوثق بينهم، حتى يمكن تقريب وجهات النظر، وإزالة شوائب تعصب كل منهم لمصطلحاته. ورأى أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق فى المصطلحات بين المشتغلين بالعلوم، أما أوجه الخلاف فيمكن التفاهم عليها، وتضييق دائرتها، لو التقى المختصون فى كل فرع، وتبادلوا الآراء.

ويجب علينا العمل على نشر الكتاب العربي، فى البلاد العربية بدرجة كافية. كما يجب علينا الاهتمام بتعليم اللغة العربية فى المرحلة الثانوية؛ حتى يكون الناشئ مهيئاً لفهم القواعد والأسس التي يعالج بها العلماء وضع المصطلحات، لكي يمكنه استيعابها وتقبلها فى الدراسة الجامعية، فلا يقتصر عمل العلماء- فى

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٣- ٦٤.

هذا الشأن- على أن يكون كلاماً للمتخصصين.

وعقب د. محمد كامل حسين[1] على البحث فذكر أن تدريس الطب باللغات الأجنبية كان نتيجة كسل وإهمال وتهاون من أساتذته؛ فقد كانوا يريدون أن يلاحقوا ما وصل إليه الغربيون بأكبر سرعة ممكنة، فأخذوا عنهم لغتهم. أما الآن فقد هبط مستوى طلبة الطب لأنهم يدرسونه بلغة لا يفهمونها جيداً، فأصبح تعليم الطب بالعربية ضرورة ملحة.

أما المصطلحات فقد توافرت وَحُلَّت مشكلتها، وإن كان هناك بقية منها فأمرها هين. والمؤلف ينقل المصطلحات من المعاجم ولكنه يعجز عن الكتابة العربية السليمة، فعدم التأليف فى العلوم بالعربية يرجع- فى معظمه- إلى عجز المدرس أو المؤلف عن أن يكتب عربية مستقيمة.

ويجب علينا- إلى جانب معرفتنا بلغتنا العربية- أن نعرف اللغة الأجنبية، ونعلمها لمن يستطيع تعلمها. ونختار من الطلبة من يتعلمون اللغة الأجنبية إلى أن يجيدوها، بحيث يستطيعون قراءة الكتب الأجنبية كما يقرأون الكتب العربية. فندرُّس علومنا بالعربية ويكون منا من يستطيع القراءة ومتابعة البحث باللغات الأجنبية، وبهذا نستطيع الاستمرار فى متابعة العلم الحديث.

وعقب د. عبد العزيز السيد[2] أن قضية تدريس العلوم بالعربية كانت تثار دائماً على أنها قضية مصطلحات، وهي ليست كذلك. فليس من المنطق أن نؤخر التدريس بالعربية حتى يتم توحيد المصطلحات، ولا العكس. فلابد أن يسيرا جنبا إلى جنب.

وقد وافق على أن السبب فى تأخير التدريس بالعربية يعود إلى الإهمال أو الكسل، فكل إنسان يسهل عليه أن يعلِّم بنفس الطريقة التي تَعَلَّم بها.

---

[1] المرجع السابق: ص٦٥- ٦٦.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٦- ٦٨.

وقضية التدريس بالعربية ليست مجرد إلقاء المحاضرات باللغة العربية، بل يجب أن يكون هناك مراجع باللغة العربية، حتى يمكن للطالب مراجعة علومه، ومتابعة قراءتها بنفس اللغة. ولهذا كان من الضروري دفع الأساتذة إلى أن يؤلفوا بالعربية، فاللغة العربية لا تقصر عن التدريس بها، ولو استخدمنا المصطلحات الموجودة فى اللغة الإنجليزية كما هي، وإنما المهم أن توجد لدى المؤلف القدرة على التعبير الدقيق باللغة العربية.

والحل يبدأ بتشجيع الدولة والهيئات العلمية للأساتذة ليؤلفوا باللغة العربية، وذلك بأن تعطى لهم مكافآت مجزية، ويكفوا مشقة الاتصال بالناشرين. فالتأليف العلمي ثروة علمية ينبغي أن تنفق عليها الدولة بسخاء؛ لكي تشجع العلماء على الاستمرار، فتثرى اللغة العربية- فى ميدان العلوم- بالتأليف بها. ولا ضير أن نجد اختلافا بين بعض المصطلحات أو نصادف بعض الركاكة فى التعبير، فالعلم لا يستقر إلا بالتأليف، والجو العلمي لا يخلق إلا بالممارسة. وبذلك يكون عندنا علم عربي، ثم ندرس هذا العلم. ولا يمكن أن ندرس باللغة العربية قبل ذلك.

وذكر د. محمد أحمد سليمان[1] أنه لا يرى سبيلا إلى استعمال اللغة العربية إلا بتعليمها أولا. فالتعليم بالعربية ضرورة لازمة من الناحيتين: القومية والموضوعية. والحل، فى رأيه، هو- كما قال د. مصطفى نظيف- "أن يتحول التعليم فى الجامعة إلى اللغة العربية فوراً، وبجرة قلم"[2].

وقد أصدر وزير المعارف العمومية[3]، فى عام ١٩٣٨م، قراراً بأن يكون التعليم باللغة العربية فوراً.. ولم ينفذ القرار؛ فقد طلب من الوزير أن يتم ذلك بعد دراسة وتأنٍّ، وإقرار المصطلحات، وتأليف الكتب، ووجود المراجع.

---

(١) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٩- ٧٠.

(٢) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٩.

(٣) هو الدكتور محمد حسين هيكل.

ولكن إذا بدأنا بالتعليم فسوف يدفع التدريس بالعربية العلماء إلى أن يوجدوا مصطلحات لم توجد، أو يستعملوا غيرها من المصطلحات الموجودة فى اللغات الأخرى، فالمهم هو أن يكون المصطلح معبراً عن معنى محدد بين المعلم والمتعلم.

ومهما يكن الفرد منا ضعيفاً فى لغته العربية، فهو- بلا شك- أضعف منه فى اللغات الأجنبية، ولهذا فإنه يستطيع التأليف بالعربية بصورة أفضل من تأليفه بغيرها من اللغات.

فالحل أن يصدر أمر ملزم أن يبدأ التعليم فوراً باللغة العربية، فذلك هو المنبه الذي يزيل الكسل من العلماء.

أما **الدكتور محمد عزيز الحبابي**[1] فرأى أن مستوى التعليم العالي فى الجامعات العربية لا ينفصل عن مستوى التعليم بالمراحل السابقة له: فانخفاض مستوى التعليم فى المراحل الدراسية المختلفة يؤدى إلى هبوط هذا المستوى فى الجامعات.

واقترح تكوين لجان خاصة لكل علم، تبحث توحيد مصطلحاته، واختيار الكتب الصالحة للتعليم العالي. ويسند لهذه اللجان الإشراف على تأليف الكتب الصالحة للتدريس فى الجامعات العربية وترجمتها.

كما اقترح على المجمع المصري أن يعمل على حل مشكلة توزيع الكتاب العربي.

وعقب الأستاذ المحاضر[2] على تلك الكلمات، فذكر أن سوريا بدأت تجربة التدريس العلمي الجامعي باللغة العربية منذ خمسين سنة ومما ساعد على نجاح هذه التجربة أن الجامعة أوجدت مطبعة خاصة بها. فكانت الكتب تطبع فيها، وكان كل أستاذ ملزما بتأليف كتاب.

---

(1) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٧١.

(2) د. حسنى سبح: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٧٢- ٧٣.

أما عن لغة هذه الكتب فكانت غير مستقيمة، كما كانت مصطلحاتها مضطربة. ولكن ذلك استمر فترة إلى أن تغير الوضع، واستقرت المصطلحات وصحت اللغة العلمية واستقامت.

فتأليف الكتب العلمية بلغة عربية صحيحة يتيسر إذا كان فى كل جامعة مطبعة تطبع كتب المؤلفين دون مقابل؛ لتشجيعهم على التأليف وينال المؤلف مكافأة تقديراً لعمله.

وقد توجد بعض الخلافات فى المصطلحات العلمية، حتى بين علماء القطر الواحد. ولكن المحاولات الجادة على طريق توحيد المصطلحات لم تنقطع: فاتحاد الأطباء العرب جاد فى وضع معجم إنجليزي عربي للمصطلحات الطبية. وإذا نهجت الفئات المختلفة نهجه فإننا نكون قد اختصرنا الطريق إلى الغاية المنشودة.

وتناول الدكتور شكري فيصل قضية تدريس العلوم بالعربية فى بحث بعنوان **(المصطلح العربي وتدريس العلوم بالعربية نحو وجهة نظر أخرى)**[1]، رأى فيه أن قضية تعريب المصطلحات توشك أن تكون أبرز القضايا اللغوية التي تواجه الحياة العربية المعاصرة من ثلاثة وجوه:

١-**الوجه السياسي:** فالوحدة اللغوية أول ركائز الوحدة بين الدول العربية.

٢-**والوجه العلمي:** حتى يمكننا أن نجعل لغتنا القومية تلحق بركب التطور العلمي الحديث.

٣-**والوجه الاجتماعي:** الذي يزن قدرة اللغة العربية على الحياة بميزان مقدار وفائها بالحضارة الحديثة والحياة الجديدة فى مظاهرها المختلفة.

وقد شغلت قضية تعريب المصطلحات عددا كبيراً من اللغويين فساهموا فيها بالبحوث أو بالمصطلحات المعرّبة. كما شغلت المجامع اللغوية العربية، بحيث

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٧- ج٢: ص ٣٧٩- ص ٣٨٨.

تركز معظم اهتمامها حول المصطلح. وكذلك تشغل قضية المصطلحات جانباً كبيراً من الاهتمام فى الجامعات العربية مع شيء من الاختلاف، هو أن بعض الجامعيين من رأيهم تدريس المصطلحات باللغة الأجنبية، ولذلك فهم لا يولون هذه القضية اهتماماً كبيراً.

وما دام الأمر على هذه الدرجة من الأهمية، فلماذا يظل المعجم العربي فى المجالات العلمية ضامراً، لا يكاد يتجاوز بعض العلوم إلى غيرها إلا بشيء من المس الرفيق؟

ورأى أن يصل بين موضوع المصطلح العلمي المعرب، وبين قضية تدريس العلوم فى جامعاتنا باللغة العربية، فالتدريس بالعربية يلزمه وجود المصطلح العلمي. فى حدود الدراسات الإنسانية لا تشكل قضية المصطلحات مشكلة، فقد أوشكت اللغة العربية أن تسد حاجة كل العلوم الإنسانية، وتكون هي لغة هذه الدراسات.

أما الدراسات العلمية فتشكل الجانب الأكبر من هذه المشكلة لكونها تدرس- فى معظم الجامعات العربية- باللغة الأجنبية، فتجعل أصحاب الثقافة العلمية فى واد، وأصحاب الدراسات الإنسانية فى واد آخر.

وللقضية ثلاثة جوانب: أحدها **يتصل بالمجامع**، والآخر يرتبط **بالجامعات**، والثالث يتصل **بالجو الحضاري** حول الجامعيين والمجمعيين، فنحن نريد العلم لملاحقة التطور الحضاري. ويجب أن توجد بيننا الأدوات الحضارية حتى توجد الألفاظ والمصطلحات العربية التي تعبر عنها. وعلى هذا يكون الجو الحضاري أمراً أساسياً فى وجود اللغة العربية العلمية المعاصرة. والمجامع بعض الطريق إلى الحل. ومهمة المجامع- فى نطاق المصطلحات- أن تتولى المبادرة والتجميع والإقرار، ولكنها لا تتحمل- فى الظروف الحاضرة- مسئولية وضع المصطلحات من فراغ.

أما الجامعات ففي الوطن العربي جامعات تدرس العلوم بالعربية، وأخرى تدرسها باللغات الأجنبية. والجامعات التي تقوم بتدريس العلوم بالعربية استطاعت أن تقدم الدليل على صلاحية اللغة العربية لتدريس العلوم. أما الجامعات الأخرى فتقوم بتدريس العلوم باللغة الأجنبية بحجة فقدان المصطلح فى اللغة العربية.

وتساءل الباحث: أليس من الممكن أن نقوم بتدريس العلوم بالعربية مع غياب المصطلح غياباً جزئياً ومؤقتاً ؟ فنجمع فى فترة مؤقتة بين التدريس بالعربية وبين استكمال المصطلح الأجنبي، إلى أن تتأصل الحضارة عندنا ويصبح لها مسمياتها الطبيعية الثابتة.

إن إيجاد المصطلح لابد له من جو حضاري لغوى عربي، يحيط بالعاملين فى حقل هذا المصطلح، فيخلق هذا الجو المصطلح أو يساعد على إنشائه. فيجب أن يألف أصحاب العلوم اللغة العربية فى مراجعاتهم ومطالعاتهم حتى يمكنهم استنباط المصطلحات العربية التي تعبر عن معانيهم العلمية.

والتدريس باللغة الأجنبية يبدد الطاقة اللغوية عند العلماء والمتعلمين. ونحن نلاحظ وجود هذه الطاقة عند عامة الناس من الصناع والحرفيين، فهم يضعون مئات المصطلحات بدافع من حاجتهم إلى التعبير عن الآلات التي يستخدمونها. ويعرّبون الألفاظ الأجنبية، فيمنحونها الطابع العربي، ويقدمون المادة الأولية للعلماء والمجامع. فلماذا لا يكون تدريس المواد العلمية باللغة العربية بمثابة المحرض الذي يعمل على توليد المصطلحات؟ ولماذا نعطل القدرة اللغوية على الوضع عند المثقفين؟

وخلص الباحث إلى أنه يجب أن توضع قضية المصطلح العربي وضعاً آخر، يتيح للمصطلح العربي كل فرص الظهور؛ حتى نلاحق الركب العلمي والحضاري بكل طاقاتنا، ويمكننا السير فى هذا الركب لا الاكتفاء بمتابعته. فطريقنا لحل قضية المصطلحات كانت- حتى اليوم- غير مثمر، ويجب أن نقوم

بالتدريس العلمي بالعربية، حتى نساعد على إيجاد المصطلحات وتثبيتها، وحتى نستفيد أقصى استفادة من طاقة المعلم والمتعلم.

وتناول القضية ذاتها الدكتور محمود مختار[1] فى مقال بعنوان **(لغة العلم)**[2] بدأه بتقرير أن ليس هناك مفر من تعريب لغة العلم والتعليم الجامعي فى الوطن العربي إن عاجلاً أو آجلاً حتى نستطيع أن نستفيد من أقصى طاقات الأستاذ الجامعي والطالب: فكفاءة الأستاذ تصل إلى ذروتها إذا خاطب طلبته باللغة الأم، كما أن كفاءة الطالب فى الاستيعاب تصل إلى حدها الأقصى إذا خوطب بتلك اللغة.

وحين بدأت الجامعات المصرية- عند إنشائها- بتدريس العلوم بلغة أجنبية لم تكن الظروف مهيأة لغير ذلك: فالقائمون بالتدريس كان معظمهم أجانب، وكانت المصطلحات العلمية العربية نادرة، وكذلك كانت المراجع المدونة باللغة العربية. أما الآن فقد اختلف الأمر: فمعظم القائمين بالتدريس عرب، بل مصريون، كما أن المصطلحات قد أمكن التغلب على مشكلتها إلى حد كبير- بفضل جهود المجامع اللغوية العربية، وتعاون اللغويين والعلميين من أعضائها وخبرائها- فأثمرت هذه الجهود فى صورة مصطلحات علمية عربية أقرت، وصدرت لها المعاجم العلمية المتخصصة وتدوولت.

وقد اجتمعت فى الوقت الحاضر كل مقومات تعريب التعليم العالي على أسس سليمة وهي:

١- الدعامة التشريعية: فقد نص قانون الجامعات على أن اللغة العربية هي لغة التعليم الأساسية، فهي الكفيلة بتواؤم الخريجين الجامعيين مع مجتمعهم العربي، وقدرتهم على خدمته.

٢- وجود الأستاذ الجامعي العربي الذي يخاطب الطلبة باللغة العربية.

---

(١) عميد كلية العلوم الأسبق بجامعة القاهرة.

(٢) نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٩م.

٣- وجود المصطلحات العلمية العربية المقننة.

وبهذا ينتفي كل عذر لاستمرار بعض الكليات الجامعية فى تعليم موادها بلغة أجنبية، ويصبح من الواجب على كل مسئول عن شئون التعليم الجامعي أن يسهم فى دفع عجلة التعريب؛ للوصول إلى نهضة علمية عربية، تليق بمكانة الوطن العربي فى العصر الحديث.

وهذه الدعوة إلى تعريب التعليم الجامعي لا تعني نبذ اللغات الأجنبية، ولكن الاهتمام باللغة الأجنبية يمكننا من الاطلاع على أحدث تطورات العلم فى الغرب.

ومقومات تعريب التعليم الجامعي التي ذكرها الباحث ليست كافية فى حد ذاتها إذا فقدت المراجع العربية، فالطالب قد يستمع إلى المحاضرة بلغة عربية يفهمها، ولكنه حين يريد متابعة دروسه فى المراجع لا يعثر إلا على مراجع أجنبية، تبعده عن اللغة العربية التي حوضر بها، وتشتته بين مصطلحات اللغتين. ولكن إذا وجدت المراجع العربية الكافية، وأمكنه متابعة دروسه بها، كان أكثر استيعاباً لعلومه، وأوضح قدرة على فهم مواده. ثم تأتى بعد ذلك فرصة متابعة العلم الذي درسه فى مراجع أجنبية؛ للحصول على مزيد من المعرفة.

كما عولجت قضية صلاحية اللغة العربية للتدريس الجامعي ضمن بحث بعنوان (**اللغة العربية وتحديات العصر**)[1]، ورد فيه أن مكتب تنسيق التعريب أجرى استفتاء فى عام ١٩٦٦م حول ذلك الموضوع. ولخص المشاكل التي تعترض العربية، وأهمها:

١- تخلف الدول العربية من الناحيتين العلمية والحضارية.

٢- صعوبة اللغة العربية من حيث القواعد والكتابة.

---

[1] للأستاذ عبد العزيز بنعبد الله : اللسان العربي- المجلد ١٣- ص٧- ص١٤. والقضية المذكورة عولجت فى الصفحات من ١٢- ١٤.

٣- شيوع اللغات العامية الإقليمية على الألسنة.

٤- انعدام الوسائل الصالحة لتعليم العربية لأبنائها وللأجانب.

٥- نقص المراجع العربية فى فروع العلم المختلفة.

٦- عدم تشجيع الابتكار العلمي والتأليف بالعربية فى مختلف فروع العلم.

٧- عدم تحقيق الوحدة الثقافية بين الدول العربية.

واقترح الحلول لها، وتتلخص فى:

١- العمل على نهضة الدول العربية علمياً وثقافياً.

٢- تيسير قواعد اللغة العربية فى مؤتمر عام لعلماء اللغة.

٣- تشديد الرقابة على أجهزة الإعلام حتى تستعمل الفصحى فقط، وتقلل الخلافات بين الفصحى واللهجات العامية.

٤- الاهتمام بالكتاب المدرسي وأسلوب التعليم.

٥- تشجيع ترجمة المراجع العلمية إلى اللغة العربية، وكذلك تشجيع البحث والتأليف فى العلوم المختلفة.

٦- تحقيق الوحدة الثقافية بتوحيد المناهج والكتب الدراسية بين الدول العربية وإيجاد مجمع لغوى وعلمي موحد، وتوحيد المصطلحات العلمية بين البلاد العربية، وتنسيق جهود التعريب بها.

وذكر أن اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي فى العلوم الحديثة لكن يلزم فى هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية(*). ولخص المشاكل التي تقف عقبة فى سبيل التدريس العلمي باللغة العربية، وهي:

١- عدم وجود المراجع العلمية باللغة العربية.

٢- نقص المصطلحات العلمية والتقنية العربية، واختلافها بين الدول العربية.

٣- ضعف الأساتذة والطلاب الجامعيين- الدارسين للمواد العلمية- فى اللغة

(*) لم يوضح الباحث كيفية الاستعانة باللغة الأجنبية فى تدريس العلوم بالعربية.

العربية.

٤- تقصير الجامعات فى ميدان البحث العلمي.

٥- عدم تعاون الجامعات على اختيار المناهج والمراجع والكتب الدراسية.

وذكر الحلول المقترحة لعلاج هذه المشاكل وهي:

١- تكوين المكتبة العلمية، بترجمة الكتب المختارة من المؤلفات الأجنبية، وتشجيع تعريب المراجع العلمية الصالحة للتدريس، مع العمل على إصدار مجلة علمية متخصصة تسد حاجة الجامعات ومراكز البحوث.

٢- العمل على تعريب المصطلحات بسرعة تواكب سرعة تطور العلم.

٣- توحيد الكتب الدراسية الجامعية فى الدول العربية، واشتراك الجامعات العربية فى ابتكار المصطلحات العلمية.

٤- تشكيل لجنة من الجامعات تشرف على ترجمة البحوث الجامعية إلى لغة عربية سهلة سليمة.

٥- نشر البحوث التي ترجمتها لجان الجامعات؛ لتعميم فائدتها.

وبحث كيفية التخلص من مشكلة المصطلح العلمي بالنسبة للعلماء العرب ورسم الطريق لذلك وهو:

١- الإكثار من عقد المؤتمرات العلمية؛ للقضاء على اختلاف المصطلحات.

٢- وجوب وضع المصطلحات من قبل المتخصصين من أعضاء المجامع العلمية أولاً، ثم تعرض على المجامع اللغوية لإقرارها.

٣- توحيد المصطلحات العربية تحت إشراف الجامعة العربية وبمعاونة أعضاء المجامع العربية الثلاث، مع تحديد مدلولها، وتوضيح مفهومها العلمي.

٤- الإكثار من ترجمة أمهات الكتب العلمية، وإيجاد لجان متخصصة للتأليف فى مختلف الفروع باللغة العربية، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية.

٥- تتبع الأساتذة لما تقره المجامع اللغوية من المصطلحات وتطبيقها.

٦- قبول المصطلحات العلمية العالمية بألفاظها اللاتينية.

٧- الاقتصار على التعريب الحرفي للمصطلحات ذات الطابع الدولي.

٨- استخدام الألفاظ العامية التي ليس لها مقابل فى الفصحى مثل مصطلحات الحرفيين، واستعادة الألفاظ العربية التي دخلت فى اللغات الأجنبية، إبان القرون الوسطى وبعدها، وما زالت حية فى هذه اللغات في حين انقرضت من اللغة العربية. والتنقيب- فى المؤلفات العربية القديمة- عن الألفاظ المولدة غير المثبتة فى المعاجم العربية. واشتقاق كلمات جديدة. وتضمين مفردات قديمة المعاني المستحدثة.

٩- "قيام مكتب التنسيق بمهمة التوجيه والتعميم"[١].

١٠- "عقد حلقات- على نطاق الوطن العربي- لبحث مسألة تحديد اللغة العربية، تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب"[٢].

١١- نشر معجم للمصطلحات التقنية الأجنبية، مع جميع مقابلاته العربية.

١٢- إصدار معجم عربي علمي عصري، تشترك فيه الهيئات العلمية بالوطن العربي.

ومعظم نقاط هذا البحث وردت فى البحوث السابقة، وفى مناقشات العلماء حولها، كما أن الفقرة الخاصة بـ(كيفية التخلص من مشكلة المصطلح العلمي) تضم النقاط ٦، ٧، ٨ التي تدخل ضمن قواعد مجمع القاهرة فى وضع المصطلحات العلمية وتعريبها.

أما النقطة الخاصة بوجوب أن يضع المتخصصون من أعضاء المجامع العلمية المصطلحات أولاً، ثم تعرض بعد ذلك على أعضاء المجامع اللغوية لإقرارها، ففيها فصل واضح لأعضاء المجامع حسب تخصصاتهم. ونحن نعلم أن المجامع

---

[١] أوردت هذه الفقرة بنصها، لأن جزءاً من النقد سيقوم عليه.

[٢] أوردت هذه الفقرة بنصها، لأن جزءاً من النقد سيقوم عليه.

اللغوية لا يكون أعضاؤها من المتخصصين فى اللغة العربية فحسب: فالمجمع السوري ضم الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي، والأمير مصطفى الشهابي، وهما من كبار العلماء، كما كان رئيسه د. حسنى سبح أحد كبار أساتذة الطب.

ومن أعضاء المجمع المصري العلماء: محمد كامل حسين، ود. أحمد عمار وهما من كبار الأطباء، ود. حسين منتصر، من كبار أساتذة العلوم، وغيرهم.

والمجمع العلمي العراقي ضم بين أعضائه: د. هاشم الوتري[١]، ود. ناجي الأصيل[٢]، ود. عبد اللطيف البدري[٣]، من الأطباء، والدكتور أحمد نسيم سوسة[٤] وهو مهندس، ود. فاضل الطائي من علماء الكيمياء[٥]، واللواء الركن محمود شيث خطاب من العسكريين[٦].

وقد درج مجمع اللغة العربية بالقاهرة على استدعاء الخبراء المتخصصين فى العلوم المختلفة والاستعانة بهم فى وضع المصطلحات ثم عرض هذه المصلحات على أعضاء المجمع، ومناقشة الأستاذ الخبير فيما يعترضون عليه. وعلى هذا فلا ضرورة لهذا الفصل الواضح بين عمل العلماء، حسب تخصصاتهم.

والجديد فى هذا البحث هو التأكيد على قيام مكتب تنسيق التعريب بتوجيه عملية توحيد المصطلحات والإشراف عليها.

ولا شك أن التقاء أعضاء المجامع العربية واتصالهم يساعد على توحيد المصطلحات، وتقارب وجهات نظرهم حول المصطلحات المختلف عليها، سواء أكان هذا تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب- التابع لجامعة الدول العربية- أو فى مؤتمر مجمع اللغة العربية الذي يعقد سنوياً بالقاهرة، ويضم علماء الأقطار

---

(١) المجمع العلمي العراقي- عبد الله الجبوري: ص ٥٢.
(٢) " " " - " " " : ص ٦٤.
(٣) " " " - " " " : ص ١٢٧.
(٤) " " " - " " " : ص ٦٥.
(٥) " " " - " " " : ص ١٢١.
(٦) " " " - " " " : ص ١٢٣.

العربية كلها، دون اقتصار على أعضاء المجامع فى الدول العربية التي يوجد بها مجامع لغوية- وهي حتى الآن أربعة فقط- فالهدف واحد، وإن اختلفت السبل.

وتناول قضية تدريس العلوم بالعربية الدكتور أحمد سعيدان[1] فى بحث بعنوان **(حول تعريب التعليم وتعريب العلم والتكنولوجيا)**[2] نظر فيه إلى تلك القضية من الزوايا التربوية واللغوية والقومية.

فمن الزاوية التربوية رأى أن الهدف من التعليم الجامعي ليس مجرد إعطاء معلومات وخبرات للطالب تمكنه من اجتياز امتحانات معينة، ومن ممارسة مهنة محددة، ولكن الجامعة جو أكاديمي يمارس فيه الطالب الحياة الموضوعية المنظمة المنضبطة، على نحو يستهدف بناء الطالب بناء تبرز فيه شخصيته، وتظهر مواهبه، ويصبح موطناً إيجابياً صالحاً.

واستعرض واقع الكليات العلمية فى البلاد العربية، فقسمها إلى ثلاثة أنواع:

١- كليات أجنبية اللغة والطابع:

وتحقق لأبنائنا معظم الأهداف التربوية المذكورة، ولكنها تصدر عن قيم وأخلاقيات لا تنبع من بيئتنا وجذورنا التاريخية، كما أنها تهيئ الطالب لمجتمع غير الذي سيعيش فيه.

٢- كليات عربية الوجه واليد واللسان:

ولا تحقق ما تحققه الكليات الأجنبية؛ لأن تيار العلم يتدفق ومناهجه تتطور[*] بسرعة فائقة- حتى يندر أن يظل الكتاب العلمي صالحاً لأكثر من

---

[1] عضو مجمع اللغة العربية الأردني.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- المجلد الأول- العدد الأول: ص ١١٠- ص ١٢٤.

[*] أما عن التدفق السريع للمادة العلمية وأساليبها، فقد نشرت منظمة اليونسكو منذ حوالي عشر سنوات، إحصائية تشير إلى أن مطابع العالم تصدر كل يوم أكثر من خمسين مصطلحا علميا جديدا. ويجب علينا أن نستقبلها، إذا حرصنا على الإطلاع على الجديد فى العلم. وأما المنهجية فهي الطريقة العلمية فى البحث، والأسلوب العلمي فى عرض النتائج.

خمس سنوات، دون أن يكون فى حاجة إلى تعديل. والعلم ينمو مادة ومناهج على أيد غير عربية، وتعبر عن الجديد فيه والتجديد ألسنة غير عربية، فى دوريات أجنبية كثيرة. ولذلك نجد أن الكليات العلمية التي جعلت اللغة العربية لغة التعليم فيها قد حجبت نفسها عن منابع العلم، فوقفت بعيداً عن تيار التطور، واقتصرت مادتها على الاجترار والتكرار. وقد قيل إن قليلاً من خريجيها هم المؤهلون للاستزادة من العلم، وهم وحدهم الذين سيحتاجون إلى إتقان لغة أجنبية، حين يحاولون الاستزادة من معرفتهم. وهذا قول غير صحيح؛ لأن التطور العلمي يلزم الجميع، وينعكس على كل شيء حولنا، فيلزم المعلم والطالب الاطلاع على كل جديد فى العلم.

وخوفاً من التقوقع، وحباً فى المنهجية، اختارت بعض الجامعات العربية النوع الثالث من الكليات العلمية، وهي:

٣- كليات عربية إنجليزية:

فلغة الحياة والمعاملات فيها هي العربية، ولكن لغة المحاضرات والدرس والامتحان هي الإنجليزية. وفيها نجد أن الطالب المتوسط يفقد لغته العربية، ولا يتقن الإنجليزية، ذلك لأننا لم نضعه فى جو يتعلم فيه الإنجليزية حديثاً وكتابة، وإنما طالبناه بفهم ما يقرأ وما يسمع فقط. وهذه الكليات لا تهيئ الطالب للفهم والتفاعل مع العلم الذي يتعلمه بحيث يصبح هذا العلم من مكونات شخصيته وحياته. فيعيش بشخصيتين: شخصية عربية لا يتعلم بها، فلا يساعده العلم على تهذيب حياته ومعاملاته، وشخصية أجنبية تحاول التعبير عن علمها باللغة الأجنبية فتتعثر.

وحتى لا تكون الكليات العربية المحضة بمعزل عن ينابيع العلم ينبغي أن يرافقها جهد مستمر لتعريب العلم. وذلك بتكوين أجهزة تعمل عملاً دائباً لنقل الفكر العلمي إلى العربية، سواء وجد هذا الفكر فى الكتب أو فى المراجع أو

الدوريات. وهذا يقتضي إقامة مؤسسات للترجمة والتعريب، تسهل للطالب وللمعلم الحصول على أحدث المعارف والعلوم بلغتهم متى أرادوا.

وإقامة هذه المؤسسات مشروع يقتضي عملاً متواصلاً، لن تظهر ثماره بشكل واضح قبل نصف قرن، ولذلك رأى الباحث أن هناك حلاً وسطاً يغني، قبل تعريب العلم، ويمهد لتعريبه.

ويقتضي هذا الحل أن يسير التعليم فى الكليات العلمية على النحو التالي:

"١- فى السنة الأولى الأكاديمية يتلقى الطالب علومه الأساسية بالعربية وباستعمال كتب مترجمة أو غير مترجمة، ويأخذ فى كل فصل دراسي مساقاً(*) فى اللغة الإنجليزية، يعرفه بالمصطلحات العلمية ويزيده فى هذه اللغة قوة" (١).

"٢- فى السنة الثانية يبدأ تخصص الطالب، وفيها يتلقى علومه بالعربية، إلا مساقاً واحداً فى كل فصل يتعلمه بالإنكليزية، من موضوعات تخصصه.

"٣- فى السنتين التاليتين يجرى تعليم الطالب بالعربية، مع التأكيد على استعمال مراجع أجنبية، على أن يأخذ فى كل فصل مساقاً واحداً على الأقل من موضوعات تخصصه بالإنكليزية. وينظم استعمال الطالب للمراجع الأجنبية، بحيث يغدو الرجوع إليها من مستلزمات تخرجه." (٢)

أما من الزاوية اللغوية فقد رأى الباحث أن رجال اللغة يأخذون عن بعضهم دون تحرج، ويعتزون بما يأخذونه ويعدونه إثراء للغة. وتمنى أن نحذو حذوهم: فنأخذ عن اللغات الأخرى ألفاظاً وطرق تعبير؛ حتى نواكب التقدم العلمي، ونساير الركب، ونعترف علمياً وواقعياً بأن اللغة كيان متطور. وقد فعل أجدادنا مثل هذا عندما قاموا بنقل الفكر العلمي إلى العربية.

(*) أظنه يقصد بالمساق: المنهج أو المقرر.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- المجلد الأول- العدد الأول: ص ١٢٠.

(٢) المرجع السابق: ص١٢١.

أما من الزاوية الوطنية، فإن تعريب التعليم واجب وطني قومي، نقوى به روابط وحدتنا، ونحافظ به على شخصيتنا.

ومن خلال هذه الآراء تتضح لنا الصورة العامة لتوحيد المصطلحات وتدريس العلوم بالعربية. فالخطة التي تقوم على إدخال عنصري إتقان اللغة العربية، والاطلاع على المصطلحات العلمية- التي أقرتها المجامع العربية- فى تقييم العضو الذي يقوم بالتدريس الجامعي، هذه الخطة مهمة للتغلب على القصور الذي يشعر به أساتذة العلوم فى اللغة العربية، والصعوبة التي يواجهونها عند التأليف من ناحية، كما أنها مهمة من حيث إنها تتجه بالمؤلفين إلى استخدام مصطلحات المجامع، فتسير بهم فى طريق توحيد المصطلحات من ناحية أخرى. كما أن العمل على الإكثار من اللقاءات العلمية بين القائمين بتدريس المواد العلمية يساعد على توحيد المصطلحات.

وإذا صدر مرسوم بالاقتصار على استخدام اللغة العربية فى تدريس المواد العلمية- فى ذات الوقت الذي نحاول فيه إثراء اللغة العربية فى حقل المصطلحات العلمية، بإصدار المعاجم العلمية الموحدة، والمجلات العلمية المتخصصة- فسيجد العلماء موقفهم أسهل فى إلقاء محاضراتهم بالعربية، وكذلك فى التأليف بها.

ثم تأتى النقطة الهامة الأخرى، وهي تيسير طبع الكتب من خلال مطابع خاصة بالجامعات، فتتولى الجامعة طبع الكتب العلمية وتوزيعها، مع تشجيع المؤلف مادياً، فتكثر الكتب العلمية المؤلفة باللغة العربية، وينسخ جيدها رديئها، فيجد الطلبة والباحثون المراجع العربية المتوفرة، التي تسهل على الطالب والأستاذ العملية التعليمية.

ولكي لا تقف المادة العلمية، التي تدرس، عند حد معين من التطور العلمي، علينا أن نتابع الاكتشافات العلمية السريعة، بإنشاء المؤسسات الخاصة بالترجمة والتعريب؛ لكي تنقل الفكر الأجنبي إلى اللغة العربية، من اللغات المختلفة، ومن

المراجع المتنوعة؛ حتى تكون المادة العلمية التي يستخدمها المعلم والمتعلم متطورة غير جامدة.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام باللغات الأجنبية فى المراحل الدراسية كلها، ثم ربط هذه اللغات- فى التعليم العالي- بدراسة المواد العلمية، وذلك بتخصيص ساعات معينة لتدريس بعض المواد العلمية- التي يدرسها الطالب- فى كل فرقة دراسية، عن طريق النقل من العربية وإليها (الترجمة)؛ وذلك للربط بين الدراسة العربية للمادة العلمية التي يدرسها الطالب أساساً، وبين دراستها باللغة الأجنبية؛ حتى يكون على معرفة بمصطلحاتها وفهم لها فى مراجعها الأجنبية وبذلك يتمكن من متابعة ما ينشر فى تلك المواد، ويكون على صلة بأحدث تطورات العلم- عن طريق قراءاته. مع مراعاة أن تقسم المواد التي يدرسها الطالب على عدد الفرق الدراسية، بحيث يكون، عند تخرجه، قد درس جميع علومه بالعربية، إلى جانب دراستها وفهم مصطلحاتها باللغة الأجنبية.

ألفـــاظ الحضـــارة

نوع من المصطلحات التي تتصل بشئون الحياة العامة، والاستخدامات اللغوية خارج المجال العلمي، مثل المصطلحات الحرفية، وأسماء الأدوات والآلات المستخدمة فى المنزل وخارجه، وأسماء المخترعات الحديثة، أي أنها تتناول المسميات الشائعة على الألسن والأقلام، مما يحتاج إليه الناس على أوسع نطاق. وهي سريعة التطور تبعاً لتطور الحياة من حولنا، فما زلنا نذكر أسماء دارت على ألسنتنا فترة من الوقت- تبعاً لمؤثرات معينة- ثم حلت محلها كلمات أخرى أو نازعتها فى البقاء، مثل: كتبخانة، أجزاخانة، أنتيكخانة، أدبخانة، دفترخانة، أوتومبيل، بوليس، بوستة، تلغراف، اسبيتالية، لوكاندة، ريكوردر، فريجيدير، تايبرايتر، برلمان. وألفاظ الحضارة لا تخضع لمثل القيود التي تخضع لها المصطلحات العلمية[*] فى الوضع والاستعمال؛ لأنها تجري على ألسنة العامة، فتنتقل بينهم بسرعة، تبعاً لمدى ملاءمتها الذوق اللغوي. ويشترك الجميع فى وضعها: فقد يضعها الصحافي حين ينقل لفظاً من ألفاظ المخترعات الحديثة نشأ فى بلد أجنبي ونقلت الصحف أخباره، كما يضعها المذيع أو الممثل أو الكاتب أو الأديب أو الحرفي، إذا تعرض أي منهم لبعض ألفاظ الحياة العامة.

وقد صرف مجمع القاهرة جانباً كبيراً من وقته- فى السنوات الأولى من عمره- فى إيجاد كلمات عربية فصيحة يستبدل بها الكلمات الأجنبية الدخيلة، أو الألفاظ التي لا ترجع إلى أصل عربي فصيح، فى ميدان الشئون العامة- مثل الكلمات: (الطربال- الصرح- الأطم) التي أقر المجمع استخدامها للدلالة على كل بناء عال، كالعمارات الكبيرة الشاهقة، وبخاصة "ناطحات السحاب"[1].

---

[*] المصطلحات العلمية هي التي تستخدم فى المجال الدراسي أو بين العلماء والمتخصصين، كمصطلحات العلوم بأنواعها المختلفة علمية كانت أو أدبية، أما المصطلحات الحضارية فهي التي تدور على الألسنة فى الحياة اليومية.

[1] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية الملكي- دور الانعقاد الثاني: ص ٣٠.

ونشر قوائم المصطلحات الخاصة بشئون الحياة العامة فى الأعداد الأولى لمجلته ومحاضر جلساته، كما نشر بعضها فى الصحف حتى يطلع عليها الجمهور فيستخدمها بديلا لما شاع من الألفاظ غير الفصيحة. ولكن هذه الألفاظ لم تجد بين الشعب ما كان مقدراً لها من الشيوع؛ فقد رفض الناس موقف المجمع الذي تمثل فى مراقبة ما يدور على ألسنتهم ثم استبدال الكثير من كلماتهم بألفاظ أخرى مهجورة الاستعمال- فى غالب الأحيان- ومطالبة الناس باستخدام تلك الألفاظ ونبذ كلماتهم الشائعة. ولم يأبه الشعب بألفاظ المجمع على الرغم من فصاحتها، فلم يكتب لها الانتشار.

ولم يجد المجمع بدا من ترك هذا الميدان العام، والاهتمام بالمصطلحات العلمية إلى حين، ولكن كثيراً من الكتاب لم يهملوا المصطلحات الحضارية، ولم يستسيغوا استعمال المسميات الأجنبية لها، فوضعوا مقابلات عربية لتلك الأسماء، وهكذا نشأت كلمات فصيحة لتكافح كلمات أجنبية أو عامية كان سلطانها متغلباً على أقلام الكتاب[1].

ثم كان للمجمع موقف آخر، فقد مال- بعد ذلك- إلى أن يسجل ما شاع من ألفاظ الحضارة، ويجمعها من مظانِّها، ثم يهذبها ويقر منها ما يرتضيه. وما لا سبيل إلى إقراره يدعه للزمن والاستعمال، كي يصلح من شأنه، ويقوِّم من عوجه[2]. وقد سار المجمع على هذه الخطة، وكان من أعضائه الذين ارتبط اسمهم بألفاظ الحضارة محمود تيمور، فقد آلى على نفسه أن يسجل ما استخدم من تلك الألفاظ فى الصحف أو الكتب أو وسائل الإعلام المختلفة، وكان يهذبها ويصقلها، ثم يعرضها على مؤتمر المجمع. وقد بدأ هذا النهج فى الدورة الثامنة عشرة عام ١٩٥٢م، وعاد إليه فى الدورة الحادية والعشرين عام ١٩٥٥م، ثم

---

(١) معجم الحضارة- محمود تيمور: ص٦ (بالمعنى).

(٢) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: د. إبراهيم مدكور: ص ٥٩-٦٠.

دأب على ذلك سنوياً ابتداء من مؤتمر الدورة الثالثة والعشرين عام ١٩٥٧م، واستمر حتى الدورة الثامنة والثلاثين عام ١٩٧٢م. وكان من عادته أن يسجل جميع ما شاع من ألفاظ لتأدية المصطلح الحضاري الأجنبي- بعد تهذيبها أو تحويرها بما يلائم الفصحى- ثم يترك هذه الألفاظ جميعاً للذوق اللغوي العام؛ ليختار منها ما يروق له. وقد ضم بعض ما جمع وصقل- من ألفاظ الحضارة- فى معجم أسماه: (معجم الحضارة) ، صدر عام ١٩٦١م.

وقد ارتفعت بعض الأصوات فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة- منادية بأن تسجل ألفاظ الحضارة الشائعة، أجنبية كانت أو عامية؛ نظراً لجريانها على الألسنة. وحاولت التقليل من شأن المحاولات التي تبذل لاستبدالها بكلمات فصاح، ليس لها مثل ما للأولى من الشيوع[١].

ولكن لمحمود تيمور رأياً- تتفق معه الباحثة فيه- هو أن تسجيل المجمع للألفاظ الحضارية، من الكلمات الأجنبية الدخيلة أو العامية أو الشائعة، يجب أن يكون فى أضيق الحدود؛ وذلك لأن "كلمة (المجمع) فى قبول (الكلمة) أصبحت بمثابة شهادة كبيرة تعمل على تثبيت الكلمة المقبولة، وتعطيها قوة البقاء والاستمرار"[٢]. فاللفظ الحضاري الدخيل أو العامي يشيع على الألسنة، والمسارعة إلى تسجيله مجمعياً أمر له خطره على اللغة؛ لأنه يعطيه الاستقرار، ويسد الطريق أمام المحاولات الجادة لاستبداله بلفظ فصيح. ويهيئ لواضعي المعجمات من الأفراد استخدام اللفظ الدخيل الذي أقره المجمع، فيزداد شيوعاً واستقراراً. فعلى المجمع أن يتأنى فى إقرار المصطلحات الحضارية الدخيلة، وكذلك ما شاع للتعبير عن مسميات الشئون العامة من الألفاظ العامية التي لا وجه لإلحاقها بالألفاظ الفصيحة على قوة أو على ضعف[٣].

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة- ج ١٤: ص ١٧٥، معجم الحضارة- محمود تيمور: ص ١٤.

[٢] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع القاهرة: ص ٢٢٥.

[٣] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع القاهرة: ص ٢٢٦.

فلا يجوز لنا أن نقر تلك الكلمات، فنسجلها فى مجامع لغوية ذات صوت مسموع، بحجة شيوعها؛ فهذا الشيوع مؤقت، وهو عرضة للتزعزع، وإفساح المكان للفظ عربي يتفق مع ميول الذوق اللغوي إلى الإفصاح.

وقد سار المجمع الفرنسي على هذا النحو، فمن التقاليد التي اتبعها أنه لا يقر مصطلحا إلا بعد أن يستقر استعماله زمناً طويلا[1].

والوعي اللغوي الجماهيري يفرض على الشعب الاتجاه إلى الفصيح من المصطلحات الحضارية، وقد ساعد على انتشار هذا الوعي شيوع الثقافة، واتجاه الدول العربية إلى إحياء التراث العربي. كما أن الكتاب الذين يمتد تأثيرهم إلى مراكز الإعلام يحاولون أن يلتمسوا فى فصيح العربية ما يغنى عن الألفاظ الدخيلة[2]. بالإضافة إلى أن (الوعي العربي) والدعوة إلى (القومية العربية) دعَّما فينا فكرة حصر الكلمات الأجنبية فى أضيق نطاق، وقصرها على حالات الضرورة القصوى؛ ذلك لأن اللفظ الأجنبي غامض لا يشعر الناطق العربي بمدلوله ولا يستطيع استنتاج معناه، أما اللفظ الفصيح فإنه مشتق من اللسان العربي، فيشعر معه مستخدمه وسامعه بمعناه، ويجرى على نمط الجملة العربية[3].

وأوضح دليل على انتشار الوعي اللغوي وتعمقه فى حياتنا أننا نجد فى مقابل الكلمة الدخيلة أو العامية كلمات كثيرة مختلفة، يجتهد كل كاتب فى اختيارها أو ترجمتها أو وضعها، فنجد أنفسنا أمام العديد من الآراء ووجهات النظر، مما يتيح الفرصة واسعة لاختيار اللفظ الفصيح المناسب.

وهكذا نجد أن الألفاظ العربية تتصارع لتدل على المقابل الأجنبي وبهذا ينتقل الكفاح اللغوي من حرب بين الألفاظ العربية والألفاظ الأجنبية إلى تنازع البقاء

---

(1) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠- مجمع القاهرة: ص ٢٧١ (من كلمة للدكتور إبراهيم مدكور).

(2) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٤- مجمع القاهرة: ص ١٨٨.

(3) معجم الحضارة- محمود تيمور: ص٨.

بين الألفاظ العربية نفسها فى مختلف البلاد العربية؛ بهدف انتخاب الأصلح الذي تكتب له الغلبة والشيوع[1]. والفرق كبير بين الموقفين، فالتنازع بين اللفظ العربي والدخيل يهدد بهزيمة اللفظ العربي، أما التنافس بين الألفاظ العربية المتعددة للدلالة على مقابل أجنبي فيؤدى إلى استبعاد اللفظ الدخيل، وتكون الغلبة لواحد من تلك الألفاظ العربية.

وألفاظ الحضارة قد تختلف من قطر عربي إلى آخر، وعلينا أن نوحدها بين أجزاء العالم العربي. ولذلك يحرص مجمع القاهرة على ألا يقر منها إلا ما استقر وشاع، وأن يصل فيها إلى نوع من التقريب بين البلاد العربية[2].

ولا يعنى هذا أن كل قطر عربي ينفرد بمصطلحاته الحضارية الخاصة، وإنما هناك قدر مشترك من تلك الألفاظ، وقدر آخر مختلف ينبغي أن نسعى إلى توحيده، أو إلى محاولة التقريب بين أوجه الخلاف فيه.

فعلى الكتاب- لكي يسيروا فى اتجاه توحيد تلك الألفاظ- أن يصطلحوا على اللفظ الأكثر شيوعاً فى البلاد العربية، ويبتعدوا عن اللفظ الذي لا يشترك فى استخدامه عدة أقطار.

ومن عوامل توحيد المصطلحات الحضارية وسائل الإعلام المختلفة: فهي تساعد على شيوع تلك الكلمات واستخدامها على نطاق واسع، ومنها التبادل الثقافي المشترك بين الدول العربية، وأيضاً وجود مركز خاص يتلقى مختلف الإشعاعات من العاملين على خدمة العربية، ويؤلف بينها، ويخرج منها شعاعاً موحداً شاملاً[3].

---

(1) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٧- مجمع القاهرة: ص١١٣، معجم الحضارة- محمود تيمور: ص ١٣.

(2) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره) د. إبراهيم مدكور: ص ٦٠.

(3) (ألفاظ الحضارة لعام ١٩٦٤م- محمود تيمور): البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص ٢٤٨.

موقف المجامع العربية من المصطلحات

كرست المجامع العربية جهوداً كبيرة لخدمة المصطلحات، وذلك إيماناً منها بأن هذا الموقف يؤدى إلى تطويع اللغة للوفاء بحاجات العلم، والحاجات العصرية والحضارية المختلفة، مما يدخل ضمن أهداف المجامع. ولمعاونة العلماء والباحثين فى التأليف العلمي باللغة العربية، حتى يمكن السير فى طريق تعريب العلم والدراسة العلمية باللغة العربية.

وقد ناقش مجمع القاهرة كثيراً من المصطلحات، وأقرها وسجلها فى محاضره ومجلته لكي يطلع عليها القراء العرب فيساعد بذلك على استخدامها وشيوعها. وخصص للمصطلحات التي أقرها مجلدات مستقلة: فنشر عام ١٩٤٢م "مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها فى الدورات الست الأولى"، وتشتمل على ٣٥٦٦ مصطلحاً[١]. ويلحظ أن عمل المجمع فى هذه المصطلحات تم في سنواته الأولى؛ لذا فإن الكثير منها موضع نظر الآن؛ بسبب التقدم العلمي، ووضوح خطة المجمع بعد ذلك فى وضع المصطلحات.

وتوقف النشر زمناً، ثم عاد فى شيء من الانتظام، فنشر المجمع فى عام ١٩٥٧م المجلد الأول من "مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها" ويحتوى على ٩٥٩٠ مصطلحاً في مختلف العلوم والفنون[٢]. ويلاحظ أن المجمع ترك جانباً مجموعة المصطلحات القديمة؛ لاقتناعه بأنها أصبحت محل مناقشة بعد مضى تلك الفترة.

ثم أصدر المجلد الثاني وعدد مصطلحاته ٢٣٥٧ مصطلحاً فى علوم الكيمياء والصيدلة والرياضة والهندسة والميكانيكا والجيولوجيا والطب الباطني والجراحة

---

[١] (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع) المجلد الثاني- ص٤ (تقديم د. إبراهيم مدكور).

[٢] المرجع السابق: ص ٤- ٥.

والتوليد والتاريخ والفلسفة والأحياء، مع طائفة من أسماء محققة فى النبات، وبحث فى الحوت[1].

وانتظم بعد ذلك فى إصدار تلك المجموعة سنوياً، فجمع فى المجلدات الأربعة الأولى نحو ستة عشر ألفاً من المصطلحات الموزعة بين مختلف العلوم والفنون.

وجمعت المجلدات الأربعة الثانية (من الخامس إلى الثامن) نحو ستة آلاف مصطلح فى أنواع العلوم والفنون المختلفة إلى جانب بدايات المعاجم المتخصصة، مثل نماذج معاجم خاصة بالفلسفة والجيولوجيا والجغرافيا والعلوم الاجتماعية.

واستمر المجمع فى إصدار تلك السلسلة، واحتوى المجلد عادة على نحو ألف وستمائة مصطلح، وقد أخرج المجمع معجماً فى الجيولوجيا، واستكمل معجماً صغيراً فى الجغرافيا[2]، وآخر فى الفلسفة. وقد صدر المجلد العشرون من تلك المجموعة فى عام ١٩٧٨م.

ومما يوضح نشاط المجمع فى هذا الجانب ما يذكره د. إبراهيم مدكور[3]- الأمين العام للمجمع حينئذ- من أن المجمع " يقف نحو ٧٠% من نشاطه على جمع المصطلحات ومناقشاتها وإقرارها. ويأخذ فيها بما يقوله الخبراء والمتخصصون بنسبة ٩٠% على الأقل؛ فهو يحترم الاستعمال ويلتزم التسجيل ما أمكن. ومهما توسع فى التعريب فلم تزد قط نسبة ما قبله من ألفاظ أجنبية فى معظم المواد عن ٥% من مجموع ما أقر من مصطلحاتها".

---

(١) المرجع السابق: ص ٥.

(٢) (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع)- المجلد الحادي عشر- المقدمة: ص (و).

(٣) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره) د. إبراهيم مدكور: ص ٦٠.

وفيما يختص بالمصطلحات الحرفية نلاحظ أنه فى الدورة السادسة عشرة لمجمع اللغة العربية اقترح الأستاذ ماسينيون وضع أطلس مصري لمصطلحات الحرف العملية[1]، وبيَّن ميزة هذا الأطلس" فيما يتعلق بالمواطن المختارة لاستخلاص أسماء الآلات القديمة المستعملة فى الريف وما يتصل بها من أفعال الاستعمال الخاصة... ويحوى جدول استفهامات خاصة بما يدور فى الحياة الاجتماعية والصناعية فى الريف"[2]. وقدم للمجمع نموذجين من منهج الأطلس الفرنسي الذي يتناول اصطلاحات الحرف والصناعات الريفية والقروية. ويحتوي النموذج الأول على نسخة التعليمات التنفيذية لجمع الخرائط المحلية اللازمة لتأليف الأطلس المنشود، في حين يشتمل الثاني على أربعين رسماً هي نماذج من الأثاث المنزلي الريفي القروي فى فرنسا.

وقد قدم نموذجاً من ترتيب المسائل فى وصف إحدى الآلات ترتيباً يفي بالمنهج المرسوم، وهو كما يلي:

"**أولاً**- تسمية الآلة عند صناع الريف".

"**ثانياً**- رسم الآلة بطريقين: أولاً: بتصويرها تصويراً فوتوغرافياً. والثاني: وصفها وصفاً منقولاً من صوت الصانع الريفي، مسجلا تسجيلاً صوتياً. على أن يشرح القائم بذلك مكان قيامه بذلك، وساعة عمله، ونحو ذلك.

"**ثالثاً**- شرح أجزاء الآلة كلها وكيفية تشكيلها، ومادة كل شيء منها من حيث عمل الصانع فيها.

"**رابعاً**- كيف تحفظ الآلة، وكيف تصلح، وكيف تستعمل، ومن الذي يستعملها بمقتضى التقاليد المحلية فى المجتمع الريفي.

"**خامساً**- ثمن الآلة فى السوق، وثمنها من وجهة النظر الميراثية.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ص ٥٤٠- ٥٤١.

[2] المرجع السابق: ص ٥٤٠.

"**سادساً**- خصائص الآلة من حيث اتصالها بالمعتقدات العامة، ومن حيث صلتها بالفنون الجميلة.

"**سابعاً**- تاريخ الآلة (النموذج المرسوم بعينه)، وسبب حصول صاحبه عليه.

"**ثامناً**- البحث بقدر الإمكان عن التاريخ الأول لطراز هذه الآلة.

"**تاسعاً**- المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث فى شأن هذه الآلة، مثل الكتب والمتاحف، ونحو ذلك"[1].

ولم نعثر من أعمال المجمع، أو المجامع العربية، على ما يشير إلى وضع مثل هذا الأطلس اللغوي لمصطلحات الحرف، ولكن المجمع المصري تناول المصطلحات الحرفية ضمن ما أقره من المصطلحات، ونشرها فى سلسلة مصطلحاته.

ولما كانت المصطلحات الحرفية خاصة بالمهنيين الذين يزاولون تلك الحرف- وهم عادة لا يجدون الوقت أو الاهتمام الكافي للاطلاع على مطبوعات المجامع الخاصة بتلك المصطلحات- ترى الباحثة أن نشر المصطلحات الحرفية فى محاضر المجمع ومجلته، وضمن تلك المجموعة، لا يحقق فائدة كبيرة لمستخدمي تلك المصطلحات على نطاق واسع، وتميل إلى القول بأن **طريقة المجمع اللغوي الإسرائيلي فى ذلك الشأن**[2] **أكثر فائدة وشمولاً وتوسيعاً لدائرة استخدامها.**

وتتلخص هذه الطريقة فى أن تجمع من كل مصنع قائمة بالمصطلحات المستخدمة مع إرفاق الرسوم الموضحة إن كان المصطلح اسماً لآلة. ثم يبحث المجمع المذكور فى المعاجم والنصوص القديمة؛ لكي يستخرج منها الكلمات

---

(1) محاضر الجلسات- الدورة السادسة عشرة- مجمع القاهرة- ص ٥٤١.

(2) شرح الأستاذ الدكتور حسن ظاظا طريقة المجمع اللغوي الإسرائيلي للباحثة، فى أثناء لقاء معه تم فى أوائل عام ١٩٧٩م.

التي يمكن أن تكون ترجمة للمصطلحات الحالية. وما تبقى من تلك المصطلحات يطوعونه للغتهم بالاشتقاق أو المجاز أو النحت، أو (بتعبير اللفظ)[1]. ثم تُعلَّق هذه المصطلحات المجمعية على أبواب المصانع، ويتقبل المجمع النقد حولها لمدة معينة. وبعدها يطبعها ومعها شرحها ورسومها، ويرجو من الحرفيين استخدامها. ويرسلها إلى المصانع والمدارس كلها، وإلى وسائل الإعلام المختلفة، فيعم استخدامها ويساعد ذلك على سرعة انتشارها.

ثم يخرج كل عامين كراسة مطبوعة ومختصرة للكلمات التي أقرها المجمع وشاعت بالاستعمال. وأخيراً يخرجها بعد حوالي خمس سنوات فى معجم يسمى (المعجم المولد).

أما عن نشاط مجمع اللغة العربية بدمشق فى وضع المصطلحات، فنلحظ أن جهوده حول هذا الموضوع انصبت على جهود أعضائه الفردية، فقد نشر الأمير مصطفى الشهابي مقالاً بعنوان أسماء نباتات مشهورة[2]، ضمنه طائفة من المصطلحات الخاصة بأسماء النباتات. وقد أثار هذا البحث نقداً من الأب أنستاس ماري الكرملي[3]، كما علق الباحث على هذا النقد[4]، وألقى بحثاً عن (المولد والعامي فى علوم الزراعة والمواليد) [5]، ضمَّنه طائفة من تلك المصطلحات. كما نشر بحثاً ضم طائفة من المصطلحات الخاصة بالألفاظ الزراعية[6]، ونشر له مجمع اللغة العربية بدمشق كتاباً بعنوان (أخطاء شائعة

---

[1] أي أخذ المصطلح من اللغة الأجنبية، ولكن مع إخضاعه لنمط اللغة العبرية.

[2] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ١٨: ص ٤٩٣- ٥٠٢، والمجلد ١٩: ٢٥ وما بعدها.

[3] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٢٠: العدد من ١-١٢ : ص ٤١٧- ٤٢٢.

[4] المرجع السابق: ص ٤٢٢- ٤٢٤.

[5] فى حفل افتتاح الدورة ٢٣ لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مجلة المجمع العلمي العربي- دمشق- المجلد ٣٢- ج٢: ص ٣٨٨ وما بعدها.

[6] مجلة المجمع العلمى العربي بدمشق- المجلد ٣٣ : ج٤: ص ٥٥٦-٥٦٧.

فى ألفاظ العلوم الزراعية والنباتية) فى عام ١٩٦٤م. وكان له فضل كبير فى عمل معاجم المصطلحات العلمية التي سبقت الإشارة إليها.

كما أضاف الأمير مصطفى الشهابي مصطلحات خاصة بألفاظ التصنيف فى الفقاريات[١]، بعد أن اتضح له عند إعادة النظر فى (معجم الألفاظ الزراعية) بالفرنسية والعربية أن عدداً من تلك الألفاظ لم تذكر فى المعجمين[*].

وقد أشرنا- فى الدراسات الأساسية الخاصة بهذا الباب- إلى دراسة د.جميل صليبا للمصطلحات الفلسفية التي جمعها من كتب الفلاسفة، وكتب الحدود والتعريفات، ومعاجم اللغة والفلسفة، وبيَّن اختلاف معانيها باختلاف الفلاسفة الذين استخدموها، وذكر إلى جانب كل مصطلح ما يقابله فى اللغات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية[٢]، وقد نشرها فى ستة وثلاثين بحثاً، كان آخرها فى المجلد السادس والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[٣].

ونظر المجمع السوري فى جدول مصطلحات مشروع قانون الأحوال المدنية، فأقر بعضها واقترح تعديل بعضها الآخر[٤].

وانتقد د. حسنى سبح معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات، للدكتور كلير فيل، الذي نقلته إلى العربية لجنة المصطلحات العلمية فى كلية الطب بجامعة دمشق[*]، فذكر ما أهملته اللجنة، ورجح بعض الألفاظ، بديلا عما ترجمته اللجنة، مما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وخصص بعض الألفاظ- التي

---

[١] المرجع السابق- المجلد ٢٠- الأجزاء من ١-١٢: ص ٣٩٩- ٤٠٦، ثم من ص ٤٨٨- ٤٩٦.

[*] هذان المعجمان يعدان إضافة كبيرة إلى المصطلحات، إلا أنهما نشرا بوصفهما عملين خاصين به، ولا يدخلان ضمن نطاق جهود المجامع، الذي يختص به هذا البحث.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣١: ج ١: ص ٢٣.

[٣] المرجع السابق- المجلد ٤٦: ج٢: ص ٢٨١- ٣٠١.

[٤] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣٢: ج١: ص ٢٣٣ وما بعدها.

[*] وهي مكونة من الأساتذة مرشد خاطر، وأحمد حمدي الخياط، ومحمد صلاح الدين الكواكبي.

ترجمتها اللجنة- لبعض المعاني وفقا لما أقر فى مؤتمر مجمع القاهرة. كما فضّل بعض الألفاظ التي ترجمتها اللجنة على مثيلتها مما أقرها مجمع اللغة العربية المصري. وقد أورد هذا النقد تحت عنوان (نظرة فى معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات)[1]، وبدأ نشرها فى المجلد الرابع والثلاثين، وظل ينشرها حتى آخر ما وصل إلينا من أعداد المجلة. وقد وصل عدد هذه الأبحاث إلى ثمانية وثلاثين[2] بحثاً.

ووضع د. محمد صلاح الدين الكواكبي، تحت عنوان (مصطلحات جدد لكلمات إفرنجية)[3]، طائفة من المصطلحات فى مختلف العلوم والشئون العامة. كما أضاف المصطلحات الطبية الحديثة باللغتين الإنجليزية والفرنسية على أسماء أعضاء الإنسان[*] التي وردت فى مخطوطة (مقالة أسماء أعضاء الإنسان) التي صنفها أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥هـ، وحققها د. فيصل دبدوب، ونشر التحقيق فى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[4].

ثم وجد (المقالة) خالية من شرح ما يتعلق بكثير من أعضاء الإنسان، ومن الأعصاب والشرايين والأوردة والغدد، ولم يجد ذكرا لبعض الأعضاء، ولا لأسماء الأمراض التي تصيب الإنسان فيها، فاستكمل هذا العمل فى (استدراك

---

[1] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٤: ج٢: ص ٣٠٠- ٣٠١.

[2] المرجع السابق- المجلد ٥٣: ج ٤: ص٧٠٥ وما بعدها.

[3] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠: ج٢: ص ٥٢٤ وما بعدها، ج٣: ص ٦١٥ وما بعدها.

[*] نشر تحت عنوان (نظرة عيان وتبيان فى مقالة أسماء أعضاء الإنسان): مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٢: ج٣: ص ٥٣٧، واستمرت حتى وصل عددها ثلاثة عشر بحثاً، وانتهت بالمجلد ٤٦: ج٢: ص ٢٥٨ وما بعدها.

[4] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٤٢: ج٢: ص ٢٣٥ وما بعدها.

النقصان فى مقالة أسماء أعضاء الإنسان)[1] مع وضع ما يقابل الكلمة العربية باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ثم نشر نقداً- أرسله إليه طبيب من زملائه- للمصطلحات التي أوردها. وذلك تحت عنوان: (نظرات إلى "نظرة عيان تبيان")[2].

كما علق الكواكبي على (ألفاظ الحضارة لسنة ١٩٧٠) التي أوردها محمود تيمور، فانتقد بعضها، وأشار باستبدال بعضها بمصطلحات أخرى أوردها، وذلك فى مقال بعنوان (حول ألفاظ الحضارة)[3].

ونشر بعض المصطلحات الخاصة بالكيمياء، مما ضمنه معجمه تحت عنوان: (منتخبات من معجم للكواكبي)[4]، وقد ذكر فى مقدمتها أن هذه المنتخبات من وضعه. وأوردها مع اشتقاقها العربي، وأحياناً مع اشتقاقها الغربي، ثم شرحها شرحاً فنياً.

كما انتقد المهندس وجيه السمان (مصلحات علم مقاومة المواد) أو (هندسة الإنشاء) التي أصدرها المجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٧م، وعددها حوالي ثلاثمائة مصطلح، فدرسها وقارنها بالمصطلحات المماثلة الشائعة فى القطر السوري، وذكر المصطلحات المختلف عليها، وأبدى رأيه فى صحة بعضها، وصوَّب بعضها الآخر[5].

---

(١) المرجع السابق- المجلد ٤٦: ج٣: ص ٤٧٩ وما بعدها، ج٤: ص ٦٢٦، والمجلد ٤٧: ج١: ص ٣٠.

(٢) بقلم د. صلاح الدين الكواكبي: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٧: ج٢: ص ٢٥٣.

(٣) المرجع السابق- ج٣: ص ٦٨١.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣١: ج٢: ص٣٤٦، ج٣: ص ٥٢١، ج٤: ص ٦٩٣..

(٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٤٦: ج١: ص٢٠٥- ٢١٠.

ومما يختص بالمصطلحات ما جاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٤- ١٩٧٥م " من أن مجلس المجمع أقر المبادرات التي قام بها رئيسه بوساطة وزير التعليم العالي " لتنسيق جهود جامعات القطر وتعاونها فى سبيل توحيد جميع المصطلحات العلمية فى مختلف الأقسام فيها، تمهيداً لوضع معجم علمي موحد"[١].

وكذلك ما جاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٥- ١٩٧٦م " عن اشتراك عضوين من المجمع[*] مع بعض أساتذة جامعة دمشق- بطلب من المجمع العراقي- فى الإشراف على ضبط المصطلحات الفرنسية فى المعاجم الثلاثة الموحدة التي تولت الحكومة العراقية الإنفاق على طباعتها، تعاوناً مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[٢].

وكذلك تأليف المجمع لثلاث لجان[٣]، اشترك فيها بعض أعضائه وأساتذة الجامعات؛ لتوحيد المصطلحات العلمية التي وافته بها بعض أقسام الجامعات، وهي:

١- لجنة توحيد مصطلحات علم النبات. (وقد عقدت ثلاث عشرة جلسة).

٢- لجنة توحيد مصطلحات علم الكيمياء. (وقد عقدت عشر جلسات).

٣- لجنة توحيد مصطلحات علم الحيوان. (وقد عقدت تسعاً وعشرين جلسة).

وأيضاً تأليف المجمع لجنة لدراسة المصطلحات المالية العامة وقد انتهت من أعمالها، وستعرضها على المجلس[٤].

وجاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٦- ١٩٧٧م" أن مجلس المجمع ناقش المصطلحات المالية العامة التي تضمنها (الدليل الموجز

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥١: ج١: ص١٨٥.

[*] هما وجيه السمان، ومحمد هيثم الخياط.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص٢٤٦.

[٣] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص٢٤٦-٢٤٧.

[٤] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص ٢٤٧.

للمصطلحات العربية- الإنكليزية) المرسل إلى المجمع من المشروع الإقليمي للأمم المتحدة في بيروت. وأقر صيغة نهائية لهذه المصطلحات[١].

كما جاء به أيضاً أن المجمع ألّف لجنة مشتركة من أعضائه وبعض الأساتذة لدراسة مصطلحات الفلك في مرحلة التعليم العالي، التي تبحث في مؤتمر التعريب الثالث في طرابلس بليبيا[٢].

وجاء في (تقرير عن أعمال المجمع في دورته ١٩٧٧- ١٩٧٨) أن لجنة ألفاظ الحضارة عقدت اثنتي عشرة جلسة اختارت فيها مادة (اللون) موضوعاً للدرس؛ لعلاقته ببعض العلوم، وبالفنون والحياة الحضارية. وتدارست وسائل استقصاء كل ما جاء عن هذه المادة في كتب اللغة والتراث والمعاجم، وعهدت إلى كل عضو بجانب من البحث تمهيداً للبدء بالعمل المشترك[٣].

كما جاء به أن لجنة المصطلحات "عقدت سبع جلسات قامت خلالها بدراسات تمهيدية لتحديد الأعمال والمهام الملقاة على عاتقها، ووضع أسلوب لتحديد هذه المهام"[٤].

ومن الفقرة الأخيرة يمكننا فهم السبب في كون معظم الجهود الخاصة بالمصطلحات في هذا المجمع، إنما هي من وضع أفراد من أعضائه. فالمجمع لم يقم بتشكيل لجنة دائمة لدراسة المصطلحات إلا في عام ١٩٧٧.

ويبدو أنه اكتفى في هذا الجانب باشتراك بعض كبار أعضائه في بحث مصطلحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة وإقرارها في مؤتمره. وقد يكون هذا الموقف نابعاً من رغبة المجمع السوري في توحيد المصطلحات العربية، وعدم تشتيت جهود العلماء والدارسين العرب حولها. ومما يعزز هذا الرأي أن لجنة

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص ٩٢٧.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص٩٣٣.

[٣] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص٩٠٣.

[٤] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص٩٠٤.

ألفاظ الحضارة بالمجمع السوري لم تبحث المصطلحات الحضارية المختلفة، وتضع مسميات لها؛ حتى لا تكرر الجهود التي بذلت من قبل، وتساعد بذلك على عدم توحيد المصطلحات الحضارية بين الأقطار العربية المختلفة، وإنما صرفت جهودها إلى ميدان آخر من ميادين دراسة ألفاظ الحضارة؛ لكي تساهم فى إضافة جديدة إلى هذا الجانب.

أما المجمع العلمي العراقي فقد وجَّه جهوداً كبيرة إلى المصطلحات، فحاول دراستها وتوسيع دائرتها، وتثبيتها ونشرها سالكاً نهج المجمع المصري فى ذلك. فألف اللجان لدراسة المصطلحات، وطلب من الدوائر الحكومية إرسال ما لديها من مصطلحات علمية؛ لوضع ما يقابلها من المصطلحات العربية. وعقد مجلسه جلسات لدراسة المصطلحات، التي بلغ عددها فى الأعداد الأولى من مجلته ١٧٣٣ مصطلحاً[١].

وقد ذكرنا فى بداية هذا الفصل طريقة المجمع العراقي فى دراسة المصطلحات وإقرارها أو وضعها. وهي نفس الطريقة التي تسير عليها المجامع العربية فى بحث المصطلحات. ويحرص المجمع العراقي على ألا ينفرد برأي أو يقر قراراً يخرج به عن إجماع الآراء؛ لتكون مصطلحاته سبباً من أسباب جمع الشمل والتوحيد بين الأقطار العربية. وهو لذلك يقف على الآراء المختلفة حول كل مصطلح قبل اتخاذ قراره فيه. وذلك بأن يعمد إلى محاضر المجمع اللغوي فى القاهرة، ومجلته، وإلى مجلة المجمع العلمي بدمشق، وإلى الكتب والمجلات التي تعنى بالمصطلحات. فيطلع بذلك على جميع الآراء قبل الانتهاء إلى قراراته، وذلك حتى لا تتعدد القرارات فتذهب الفائدة منها[٢].

---

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢: ص٣١١ وما بعدها، المجلد ٣: ص ٣٦٨.

[٢] (معجم المصطلحات العلمية: جواد على) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٣: ص ٣٦٨- ٣٦٩.

ولا يقر المجمع مصطلحاته بصفة نهائية إلا بعد مرور ستة أشهر على نشرها؛ حتى يستطيع تلقى الانتقادات حولها، ودراسة الآراء المختلفة، ثم تثبيت ما يراه صالحاً من المصطلحات بعد ذلك بنشره. وقد نشر قوائم مصطلحاته فى مجلته، مع ترتيبها وفقاً للألفباء اللاتينية، فى المجلدات الأولى من المجلة[١]. ونشر الدكتور جواد علي مجموعة كبيرة بعنوان (معجم مصطلحات المجمع العلمى العراقي) [٢]. ثم ارتضى لها ترتيبا آخر وفقاً للموضوع الذي تعالجه هذه المصطلحات، فنشر مصطلحات صناعة النفط[٣] التي اصطلح عليها المجمع عام ١٩٥٨م، ومصطلحات فى علم الفضاء[٤] بقلم شيث نعمان، ومصطلحات فى علم التربة[٥]، ومصطلحات فى التربية البدنية[٦]، ومصطلحات فى السكك الحديدية[٧] ومصطلحات لمصلحة نقل الركاب[٨]، وكذلك نشر مصطلحات عمال الغزل والنسيج[٩]، ومصطلحات هندسة إسالة الماء[١٠]، و(مصطلحات

---

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢: ص ٣١٦- ص ٣٢٧، المجلد الثالث: ص ٣٦٩- ص٣٧٢.

[٢] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٤: ص ٣٣١- ص ٣٤٤ ، ص ٦٥١- ص٦٦٩.

[٣] فى مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد الخامس: ص ٢٠١- ٢٠٧، ثم فى طبعة مستقلة بعنوان (مصطلحات صناعة النفط ١٩٦٥).

[٤] فى مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد السادس: ص ٣٥٥- ٣٦٧، وفى طبعة مستقلة للمجمع ١٩٥٩.

[٥] المرجع السابق- المجلد ٧: ص٢٣٩- ص٢٥٥، وفى طبعة مستقلة طبعها المجمع عام ١٩٦٠م.

[٦] المرجع السابق- المجلد ٨: ص٣٤٤- ٣٨٣، المجلد ٢٨: ص٢٧٧- ص٣٠١.

[٧] المرجع السابق- المجلد ٩: ص٣٤٩- ص٣٦٤، وفى طبعة مستقلة للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٢م.

[٨] المرجع السابق- المجلد ١٠: ص٩٥- ص١٠٥، وفى طبعة مستقلة للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٢م.

[٩] المرجع السابق- المجلد ١٤: ص٢٢٥- ص٢٢٨، ص٢٨٤، ثم ضمن طبعة مستقلة خاصة تشتمل على (مصطلحات مقاومة المواد، وهندسة إسالة الماء، وعمال الغزل والنسيج) طبعها المجمع العلمي العراقي ١٩٦٧.

[١٠] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٥: ص ٢٣٧- ص٢٤٢، والطبعة الخاصة السابقة.

التشريح)[1]، وقد أدخل بعض هذه المصطلحات ضمن (مصطلحات علم الجراحة والتشريح) [2]. ونشر أيضاً (مصطلحات علم الولادة)[3].

أما مصطلحات علوم المياه فقد بذل فيها جهداً كبيراً، وقسمها وفقاً للحروف الألفبائية ونشرها فى سبعة أقسام بدأت بالمجلد التاسع عشر[4]، وانتهت بالمجلد السابع والعشرين. كما نشر المجمع العلمي العراقي مصطلحات القانون الدستوري عام ١٩٦٢م، ومصطلحات فى هندسة السكك الحديدية والري، فى نفس العام، وقد أفرد لكل منهما طبعة خاصة.

وانتقد د. جواد علي مصطلحات علم الكيمياء التي وضعت بإشراف الإدارة الثقافية فى جامعة الدول العربية[5].

أما عن جهود مكتب تنسيق التعريب فى حق المصطلحات فقد تركزت على هذا المجال[*]، سواء فى نشر المصطلحات أو المعاجم التي سبقت الإشارة إليها. فطبع المكتب الدائم لمؤتمر التعريب النشرة التي وصلت إليه من نقابة المحامين بالجمهورية العربية السورية عن (مصطلحات تشريع العمل الموحدة) التي أقرها اتحاد المحامين العرب خلال مؤتمره الثالث بدمشق عام ١٩٥٧م. وكذلك نشرها فى مجلة " اللسان العربي"[6]. مرتبة حسب الألفباء الفرنسية. ونشر أيضاً

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٤: ص ٢٨٤، المجلد ١٥: ص٢٤٣- ص٢٩٤.

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٦: ص ١٥٤- ص ٢٠٨، وطبعها المجمع طبعة خاصة عام ١٩٦٨م.

(٣) المرجع السابق- المجلد ١٧: ص ٢٠٦- ص ٢٢٥.

(٤) المرجع السابق- المجلد ١٩: ص ١٤١- ص ١٤٨، والمجلد ٢٠: ص ١٥٤- ص ١٦١، المجلد ٢١: ١٥١- ص ١٥٩، المجلد٢٢: ص ١٨٨-ص ١٩٥، المجلد ٢٣: ص ٢٨٣- ص٢٩٥، المجلد ٢٥: ص٣٥٤- ص ٣٦٥، ج٢٧: ص٣٦٤.

(٥) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٦: ص ٥٥٨- ص ٥٦٠.

(*) معظم جهود مكتب تنسيق التعريب فى حقل المصطلحات جهود فردية منسوبة لعبد العزيز بنعبد الله.

(٦) اللسان العربي- العدد الثالث: ص ٢٧٨- ص٢٨٦.

دليل مصطلحات المواصفات القياسية العربية[١]، الذي وضعته اللجنة الفنية للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بثلاث لغات. واهتم المكتب بمصطلحات الوسائل التعليمية التي أرسلها له المركز العربي للوسائل التعليمية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، باللغة الإنجليزية، فوضع المكتب لها المقابلات العربية، ثم نشرها باللغتين[٢].

كما نشر (مصطلحات حول مساطر المشغل) [٣] أرسلت وزارة التجارة المغربية قوائمها له باللغة الفرنسية لتعريبها. ونشرت مجلة اللسان العربي (مصطلحات الرياضيات الحديثة فى اللغة العربية) [٤] للدكتور محمد واصل الظاهر، عميد كلية العلوم بجامعة بغداد.

وصنف مصطلحات العلوم الحراجية وفقاً لنظام التصنيف العشري لأكسفورد[٥].

ونشر قوائم عديدة للمصطلحات مثل (مصطلحات سلكية ولاسلكية)[٦]، و(مصطلحات كهربائية إلكترونية)[٧]، وقائمة بالمصطلحات الإعلامية للمهندس مصطفى بنموسى[٨]، ومصطلحات طب الأسنان عند ابن سينا للدكتور عبد الغنى السروجي[٩]، كما نشر مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة فى العلوم الإدارية[١٠]، وقائمة بمصطلحات علم التشريح[١١]، بخمس لغات، من

---

(١) اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٤.
(٢) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٦٩.
(٣) اللسان العربي- العدد الرابع: ص ٢٥٩- ص٢٦٠.
(٤) اللسان العربي- العدد الرابع: ص ١٤٥- ١٤٨.
(٥) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٨٧ وما بعدها.
(٦) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣٠٦-٣١٠.
(٧) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣١١-٣١٣.
(٨) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣١٦-٣٨٣.
(٩) اللسان العربي- المجلد ١٠: ج ٢: ص٣٧ وما بعدها.
(١٠) اللسان العربي- المجلد ١٠: ج ٢: ص٤٧ وما بعدها.
(١١) اللسان العربي- المجلد ١٢: ج ٢: ص٣٨-٩١.

وضع الدكتورين (بارسيا غويانس) و(محمد صالح رحال). كما نشر المكتب من تعريب الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله، قائمة (من مصطلحات المطبخ)[١]، وقائمة (مصطلحات القطارة)[*]، بثلاث لغات، و(مصطلحات السفانة والسفن)[٢]، بثلاث لغات أيضاً، و(مصطلحات الفقه والقانون)[٣]، باللغتين العربية والفرنسية، من تعريبه بالاشتراك مع الدكتور ممدوح حقي.

ونشر المكتب ترجمة للسوابق واللواحق[٤]، المستخدمة في الاصطلاحات الطبية، وضعها اتحاد الأطباء العرب، باللغتين العربية والإنجليزية. ونشر أيضاً قائمة بمصطلحات متداولة في علم النفس والتربية تحت عنوان (المصطلحات البيداجوجية)[٥]، بثلاث لغات للدكتور المنجي الصيادي. كما عرب المكتب ونشر قائمة من (مصطلحات المطاعم)[٦]، ضمن إطار خطة توسيع دائرة التعريب في المغرب، وكذلك عرب بعض المصطلحات الشائعة في مجال الشرطة[٧]، بناء على رغبة المنظمة العربية للدفاع بدمشق، كما قام بنشر (مصطلحات مالية عامة)[٨]، في محاولة لتوحيد المصطلحات المالية.

واهتم المكتب بنشر الملاحظات التي أرسلت إليه من الهيئات المختلفة بالعالم العربي حول مصطلحاته، فنشر (ملاحظات ومقترحات مجمع اللغة العربية

---

(١) اللسان العربي- المجلد ١٢: ج ٢: ص١٧٥ وما بعدها.

(*) يعنى بها مصطلحات القطارات، أو السكك الحديدية، ونشرت باللسان العربي- المجلد ١٢- ج٢:ص١٧٩ وما بعدها.

(٢) اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٣.

(٣) اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٧٤.

(٤) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص١٨٩.

(٥) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٣١١.

(٦) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٣٢٨-٣٣٠.

(٧) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١: ص٢٠٣ وما بعدها.

(٨) اللسان العربي- المجلد ١٣: أبحاث ودراسات: ص١٤٥- ص ١٥٤.

بالقاهرة)[1]، حول مصطلحات الكيمياء فى المعجم المغربي، وملاحظات لجنة دراسة مصطلحات "الطحانة والخبازة والفرانة"[2]، التابعة للمجلس الأعلى للعلوم بالجمهورية العربية السورية، مع موافقته على معظمها، وطلبة إعادة النظر فى المصطلحات المتبقية على ضوء ملاحظاته التي أبداها.

وأفسح المجال للمختصين لإبداء الملاحظات حول مشروعاته، فنشر ملاحظات حول مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة فى العلوم الإدارية، للدكتور مصطفى البارودي[3].

كما أبدى ملاحظاته حول بعض المصطلحات، مثل مشروع معجم مصطلحات المؤتمرات[4] الذي أعدته اليونسكو، ومصطلحات الطرق والنقل البرى، بثلاث لغات، أعدتها إدارة النقل والمواصلات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية[5].

وعمل المؤتمر الثاني للتعريب- المنعقد بالجزائر فى أواخر عام ١٩٧٣م- على توحيد المصطلحات العلمية العربية، فقدم مكتب تنسيق التعريب إلى ذلك المؤتمر مشروعات المعاجم التي أعدها.

وقام أعضاء المؤتمر، من علماء كافة الدول العربية بدراستها وإقرارها. وهي ستة معاجم[6]:

١- معجم الكيمياء.

٢- معجم الفيزياء.

٣- معجم الرياضيات.

---

(١) اللسان العربي- العدد الرابع: ص٢٦٣- ص ٢٦٧.

(٢) اللسان العربي- العدد الثالث: ص٢٥٨- ص ٢٦١.

(٣) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١: ص٣٢٦ وما بعدها.

(٤) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ١: ص٢٩٦- ص٣٠٥.

(٥) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٧٥ وما بعدها.

(٦) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١ (أبحاث ودراسات): ص٢٥٤.

٤- معجم الحيوان.

٥- معجم النبات.

٦- معجم الجيولوجيا.

وقد أوصى المؤتمر بطبع هذه المصطلحات فى معجم ونشره، وتزويد الجهات المختصة فى الدول العربية بنسخ منه؛ لوضعه موضع التجربة فى مدارسها ومؤسساتها، ثم تجميع الملاحظات حوله تمهيداً لإعادة طبعه منقحاً معدلا[١]. وقد تعهدت الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية بتولي طبع هذه المعاجم[٢].

وجاء فى "تقرير عن أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق فى دورة ١٩٧٤-١٩٧٥م"[٣] أن مجلس المجمع أقر الإشراف على طبع ثلاثة معاجم فى علوم الجيولوجية والنبات والفيزياء، وهي بعض المعاجم التي أقرت فى المؤتمر الثاني للتعريب، وقد عهدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى وزارة التربية فى سوريا بتولي الإنفاق عليها.

وجاء فى تقرير عن أعمال المجمع نفسه فى دورة ١٩٧٥- ١٩٧٦م[٤] أن مجلس المجمع بحث شئوناً مختلفة منها متابعة الخطوات التي تمت فى سبيل طباعة المعاجم الموحدة الثلاثة: علم الجيولوجيا، وعلم النبات، وعلم الفيزياء، وهي بعض ما أقر من المعاجم فى مؤتمر التعريب الثاني.

وقد سبق أن ذكرت[*] أن المجمع العلمي العراقي استعان ببعض العلماء من سوريا فى الإشراف على ضبط المصطلحات الفرنسية فى المعاجم الثلاثة الموحدة التي تولت الحكومة العراقية الإنفاق على طباعتها، تعاوناً مع المنظمة

---

[١] المرجع السابق: ص ٢٧٤.

[٢] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣: ص٨٣.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥١: ج١: ص ١٨٥.

[٤] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص ٢٤٣.

[*] فى تقرير عن أعمال المجمع السوري فى دورة ١٩٧٥-١٩٧٦م، ورد ضمن هذا الفصل.

العربية للتربية والثقافة والعلوم. ولكن جاء فى توصيات المؤتمر الثالث للتعريب المنعقد فى أوائل عام ١٩٧٧م:

"الإلحاح على إنجاز طباعة المعاجم الستة التي أقرت فى المؤتمر الثاني فى الجزائر، والتي تولت الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية أمر طباعتها"[١].

وجاء فى تقرير عن أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق- فى دورة ١٩٧٦م - ١٩٧٧م[٢] أن المجمع يتابع الاهتمام بإنجاز طبع المعاجم الموحدة الثلاثة: علم الجيولوجيا، وعلم النبات، وعلم الكيمياء، وهي بعض المعاجم التي أقرها مؤتمر التعريب الثاني. وقد طبع منها معجم الكيمياء، ومعجم الجيولوجيا.

وتلاحظ الباحثة أن هذه المعاجم لم تُتداول رغم مُضي سنوات على إقرارها. وبهذا تنتفي الفائدة من بحثها وإقرارها، ويضيع الهدف المرجو منها، وهو توحيد المصطلحات بين أقطار العالم العربي، عن طريق استخدام تلك المصطلحات وتعميمها، وإخضاعها للتجربة والتقييم.

ونشر المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربي المعاجم التي اشتركت فى دراستها اللجان فى مؤتمر التعريب الثالث المنعقد فى طرابلس بليبيا فى الفترة من ٧ إلى ١٦ فبراير ١٩٧٧م. ووضح الأسلوب الذي اتبعه فى إعداد هذه المعاجم[٣]، وهو أنه جمعها من قوائم المصطلحات التي تلقاها من الدول العربية، بعد أن استخرجها أساتذة مختصون- فى تلك الدول- معتمدين فى ذلك على الكتاب المدرسي الذي يعول عليه فى التدريس. وتم طبع تلك القوائم كما هي، دون أن يبدي المكتب رأيه فيها، بسبب ضيق الوقت.

---

(١) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (سجل الأعمال): ص٨٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص ٩٢٨.

(٣) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (سجل الأعمال): ص٩١.

وتألفت فى المؤتمر لجان من الأساتذة المختصين، الذي أوفدتهم حكوماتهم لهذا الغرض، فتولت كل لجنة بعض هذه المعاجم. وأضافت بعض اللجان مصطلحات جديدة لاستكمال تلك القوائم، والعمل على جعلها وافية بأغراض الكتاب المدرسي. وعمل خبراء المكتب على تصويب بعض الأخطاء الطفيفة، كما أضافوا مصطلحات رأوها صالحة لدقتها أو شيوعها فى المراجع المختلفة المعتمدة عليها.

وقد تم فى هذا المؤتمر إقرار المعاجم العلمية التالية الخاصة بالمصطلحات[1]:

أولاً: فى التعليم العام:

١- الجغرافيا.

٢- التاريخ.

٣- الفلسفة والمنطق وعلما الاجتماع والنفس.

٤- الفلك (المجموعة الأولى).

٥- الرياضيات البحتة والتطبيقية.

٦- علم الصحة وجسم الإنسان.

ثانياً: فى التعليم العالي والجامعي:

١- الإحصاء والرياضيات.

٢- الفلك (المجموعة الثانية).

ونشرت هذه المعاجم فى "اللسان العربي" فتحت عنوان (مصطلحات الجغرافيا والفلك فى التعليم العام) أورد المكتب قائمة بالأخطاء المطبعية والتعديلات الاصطلاحية الواردة فى هذا المعجم[2]، ثم أتبعها بالمصطلحات الجغرافية[3]، ثم

---

(١) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ مقدمة: ص٣.

(٢) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (عدد خاص لمؤتمر التعريب الثالث)- ص٤.

(٣) المرجع السابق: ص٥ – ٤٠.

ملحق الجغرافيا[١]. وتلا ذلك مصطلحات الفلك[٢]. ثم قائمة بالأخطاء المطبعية والتعديلات الواردة فى معجم التاريخ[٣]، وبعدها أورد مصطلحات التاريخ[٤]، ثم ملحق التاريخ[٥]، وهكذا فعل فى مصطلحات الفلسفة فى التعليم العام[٦]، وفى مصطلحات الرياضيات فى التعليم العام[٧]، وفى مصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان فى التعليم العام[٨]. وكذلك فى مصطلحات الرياضيات فى التعليم العالي[٩]، ثم فى مصطلحات الإحصاء فى التعليم العالي[١٠]، وكذلك فى مصطلحات الفلك فى التعليم العالي[١١] أيضاً.

وجميع هذه المصطلحات وردت باللغات الثلاث: العربية والإنجليزية والفرنسية.

---

(١) المرجع السابق: ص٤١ – ٤٦.
(٢) المرجع السابق: ص٤٩ – ٥٦.
(٣) المرجع السابق: ص٢ – ٣.
(٤) المرجع السابق: ص٥ – ٢٥.
(٥) المرجع السابق: ص٢٧ – ٣١.
(٦) المرجع السابق: ص٤ – ٤٠، وملحقها من : ص ٤١- ٤٦.
(٧) المرجع السابق: ص٥ – ٥٤.
(٨) المرجع السابق: ص٥ – ٧١.
(٩) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (عدد خاص لمؤتمر التعريب الثالث): ص٧-٧٠.
(١٠) المرجع السابق: ص٥ – ١٣، ثم ملحق الإحصاء من : ص ١٤- ٢٤.
(١١) المرجع السابق: ص ٩- ٢٢.